ديفيد بيتهام وكيفن بويل

مدخل الى الديمقراطية

الانتخابات الحرة العادلة

دفاتر ديمقراطية 2

ترجمة غريب عوض

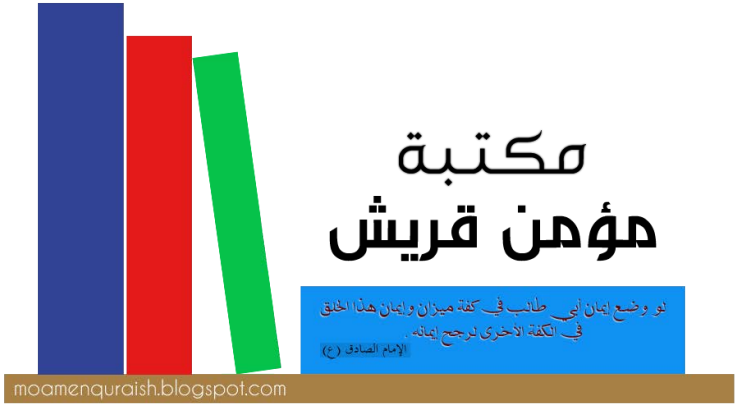
مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الاخرى لرجح إيمانه.
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

مدخل إلى الديمقراطية

(الانتخابات الحرة العادلة)

ديفيد بيتهام ، وكفن بويل

ترجمة : غريب عوض

مدخل إلى الديمقراطية

(الانتخابات الحرة العادلة)

- مدخل إلى الديمقراطية
- الجزء الثاني : (الانتخابات الحرة العادلة)
- ديفيد بيتهام ، وكفن بويل
- ترجمة غريب عوض
- الطبعة الأولى :2007

- جميع الحقوق محفوظة

الناشر فراديس للنشر والتوزيع

هاتف : 00973-39461232

ص.ب : 33226 - مملكة البحرين

e-mail: musawi2000@hotmail.com

تصميم الغلاف : موسى الموسوي

مقدمة

الانتخابات احد آليات النظام الديمقراطي

تعتبر الانتخابات أحداهم آليات النظام الديمقراطي، ولكن لا يمكن اختزال النظام الديمقراطي بالانتخابات لوحدها. ولكي تشكل الانتخابات إليه من آليات النظام الديمقراطي فانه يتوجب أن تتوفر على عدة اشتراطات أهمها.

1. أن تكون دورية أي منتظمة، بحيث تشكل دورة سياسية وتقليدا يحترمه الجميع.
2. أن تكون حرة ونزيهة ومتكافئة لكافة الأطراف المتنافسة، أي كتل الأحزاب والمستقلين، وهذا يقتضى أن تكون الدولة بمختلف أجهزتها وخصوصا الإعلام محايدة في المعركة الانتخابية.
3. لضمان نزاهة الانتخابات وحريتها وحيادية الدولة يتوجب أن تكون هناك هيئة مستقلة تشرف على مجمل العملية الانتخابية بدءا بتسجيل الناخبين والمرشحين مرورا بعملية الاقتراع وانتهاء بعملية الفرز وإعلان النتائج، وفي العديد من الدول فان السلطة القضائية هي التي تشرف وتدير العملية الانتخابية.
4. الاستناد إلى قاعدة صوت واحد للناخب الواحد، ومعناه المساواة في الحق الانتخابي وعدم التميز استنادا إلى الجنس أو الأصل أو القومية أو المكانة الاقتصادية أو غيرها. وهذا يعني أن الكتلة الانتخابية التي تمثل بنائب تساوي الكتلة الانتخابية التي تمثل نائبا أخر تقريبا مع هامش بسيط زيادة أو نقصانا.

أن النواب المنتخبين هم الذين يشكلون البرلمان أو السلطة التشريعية والتي هي واحده من السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي تشكل بنية السلطة الديمقراطية ولهذا يجب أن يكون عضو البرلمان ممثلا للأمة بأسرها.

وفي ذات الوقت يمثل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تتبارى من اجل الوصول إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع، وكما تنعكس كأكثرية تشكل الحكومة استنادا إلى برنامج محدد، وأقلية معارضة تناضل من اجل الانتصار في الانتخابات اللاحقة.

وبهذا فان الانتخابات ومن ثم البرلمان هو الإلية من اجل تداول السلطة، والحراك السياسي وتجديد بنية الدولة. من هنا مقولة انه أذا تكررت الانتخابات وكرست حزبا أو فئة معينة ولم يترتب عليها بالتالي تداول للسلطة، فإنها ليست انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة، وإنما هي انتخابات شكلية لتكريس سلطة شخص أو فئة تتحكم بالدولة لتكريس استمرارية حكمها.

إننا نشهد المزيد من تبني الدولة العربية لخيار الانتخابات وتنظيم انتخابات متفاوتة في نزاهته وحريتها وعدالتها، وبالتالي أقامة برلمان بمختلف تسمياته (برلمان ، مجلس شعب، مجلس امة) وقد يكون هناك مجلس منتخب لوحده أو مجلس منتخب إلى جانب مجلس معين (شورى أو استشاري)، وهناك تفاوت في سلطة المجلس المنتخب أو في توزيع السلطات ما بين المجلسين، لكن غالبية هذه الانتخابات لا تؤدي إلى تغيير في النخب السياسية ولا في تداول السلطة بل وحتى لا تغيير في الحكومة القائمة. كما انه من الملاحظ أن هذه البرلمانات تفتقد إلى السلطة التشريعية والرقابية الحقيقية.

أن معظم الأنظمة السياسية العربية يتمحور حول سلطة رأس الدولة ملكا أو أميرا أو رئيس جمهورية، تلتحق به سائر السلطات والأجهزة. الاستثناء هو لبنان والمغرب ومؤخرا موريتانيا حيث تتشكل الحكومة تبعا لقوى الأغلبية داخل البرلمان، اثر انتخابات مقبولة في نزاهتها وحريتها وعداتها. من هنا فان العبرة ليست بإجراء انتخابات، وقيام برلمانات وإنما كون هذه الانتخابات آلية فعالة من آليات الديمقراطية يترتب عليها برلمان يشكل سلطة فعلية وركيزة أساسية من ركائز النظام الديمقراطي.

عبد النبي العكري

الدفتر الثاني

الانتخابات الحرة العادلة

16- هل الانتخابات شئ مهم للديمقراطية، ولماذا ؟

إن الهدف من الانتخابات على الصعيد الوطني يتكون من جزئين . الجزء الأول هو اختيار رئيس للحكومة أو الرئيس التنفيذي، والسياسة العامة التي سوف تتبعها الحكومة والجزء الثاني هو اختيار أعضاء مجلس النواب، الهيئة التشريعية أو البرلمان، الذي سوف يضع التشريع ويسن الضرائب ويدقق على عمل الحكومة نيابة عن أفراد الشعب. ففي النظام الرأسمالي، حيث يكون الرئيس هو رئيس الحكومة يصبح هذين الهدفين واضحين وجليين. وذلك لوجود انتخابين منفصلين أحدهما لانتخاب الرئيس، والآخر لانتخاب أعضاء السلطة التشريعية؛ فربما تجري مثل هذه الانتخابات في نفس الفترة وربما تجري في فترات مختلفة. أما في نظام رئيس الوزراء أو النظام البرلماني، فإن مجموعة واحدة من الانتخابات تفي بكلى الفرضين معاً، وذلك نظراً لان أعضاء البرلمان المنتخبين هم الذين سوف يحددون من يكون رئيس الحكومة على أساس أن الحزب الفائز في الانتخابات و الحائز على الأغلبية في البرلمان هو الذي يشكل الحكومة ويصبح رئيس الحزب، رئيس للحكومة أو رئيس للوزراء.

الانتخابات و السيطرة الشعبية

ويشكل الانتخاب المنظم في عملية تنافسية مفتوحة على المناصب الرسمية أو العامة، الأداة الرئيسة للسيطرة الشعبية في الديمقراطية النيابية. فتبين الانتخابات أن السلطة السياسية

تُستَمد من الشعب وأنها في أيدي أمينة؛ و عليه يجب أن يكون السياسيين عرضة للمحاسبة على أعمالهم أمام الشعب. وفي المُحَصلة النهائية، وحدهُ، احتمال خسارة المنصب الرسمي، هو الذي يضمن بأن يفي هؤلاء المنتخبون بوعودهم، وأن يحافظوا على مستويات أداء الوظيفة الرسمية، وأن يضمنوا هذه التغييرات في الموظفين الرسميين، وسياسات الحكومة التي تتطلبها الظروف المتغيرة.

17- هل يجب انتخاب رئيس الدولة انتخاباً شعبياً؟

يجب أن يكون منصب رئيس الدولة رسمي إلى حد بعيد، وأن يكون رمزي، يمثل وحدة الأمة فوق تنافس الأحزاب، وتأتي استمرارية الدولة فوق تغيير الحكومات، ويأتي دوام الدستور فوق الصفة المؤقتة لتشريع معين. وبإمكان هذه الوظيفة الرمزية لرئيس الدولة، أن تحضى بأهمية خاصة في فترات الأزمات الوطنية، أو الخلاف الدستوري، حين يمارس رئيس الدولة سلطة واسعة فيما يراه مناسباً.

اختلاف الأنظمة

في النظام الرآسي يجمع الرئيس المنتخب بين الوظيفة الرسمية لرئيس الدولة والوظيفة التنفيذية لرئيس الحكومة (كما هو متبع في روسيا، وفي الولايات الأمريكية المتحدة و في معظم دول أمريكا اللاتينية). وفي الجمهورية البرلمانية، يصبح رئيس الدولة، رئيس لا يملك صلاحيات تنفيذية، يتم انتخابه أما

بشكل مباشر أو عن طريق البرلمان (كما هو متبع في ألمانيا، وأيرلندا، والهند، الخ.) وفي الملكية الدستورية يُحدد منصب رئيس الدولة بالوراثة، و سوف يبقى في هذا المنصب مدى الحياة (كما هو في بلجيكا، و في أسبانيا، و في المملكة المتحدة).

أي النظامين أفضل

ليس هناك جواباً بسيط، لأن كل واحد منهما لابد من تقيمه ضمن النظام الدستوري كجسد واحد. فالرآسة التنفيذية، يوجد بها عائق، حيث يكون رئيس الدولة ليس في معزل عن الجدل السياسي اليومي، أو محمياً عن خزي السياسات غير المرغوبة أو الفاشلة. ومن الناحية الأخرى، الملكية غير المنتخبة بالكاد تكون مؤسسة ديموقراطية، خاصة حين تشكل قمة نظام من الثروة العقارية و المنزلة الأرستقراطية. و في أقل تقدير، كان من المفترض أن تكون الملكية خاضعة لموافقة الاستفتاء الشعبي، و يجب الحد من امتيازاتها بحذر بواسطة دستور مكتوب.

18- ما هي المناصب الرسمية و العامة التي يجب أن يتم تعيين المسئولين فيها بالانتخاب؟

ونظراً لأن الزعيم التنفيذي المنتخب مسئول أمام الشعب والبرلمان عن أداء و كفاءة جميع الموظفين المدنين في الحكومة الوطنية، هناك حجة قوية تعارض إخضاع مثل تلك المناصب للتوظيف من الأعلى بدلاً من الانتخاب من الأسفل، شريطة أن

يكون التجنيد الأولي لهذه المناصب مفتوحاً لأي عضو مؤهل من المجتمع. غير أن الديمقراطية تتطلب وجود وظائف عامة سريعة الاستجابة لاحتياجات و تغيرات الظروف المحلية. و هنا يكمن مبرر الحاجة إلى أعضاء منتخبين للأشراف على إدارة الخدمات المحلية- الصحة، و التعليم، والشرطة، وهكذا – والاضطلاع بالمسئولية أمام الحكومة المحلية بصفة عامة.

الانتخابات والسلطة القضائية

هل من المحتم انتخاب أعضاء السلطة القضائية؟ من النظرة الأولى يبدو أن الاستقامة تتطلب ذلك، فبما أن أعضاء المجلس التشريعي والرئيس التنفيذي جميعهم تقلدوا مناصبهم من خلال الانتخاب الشعبي، كذلك يجب أن يكون الأمر بالنسبة إلى السلطة القضائية. غير أنه، نظراً لأن الوظائف القضائية، وظائف شرعية وليست وظائف سياسية، و التي تكمن فاعليتها في الاستقامة والحياد، بدلاً من أن تكون في التأييد الشعبي لها؛ فعليه يجب أن يكون من يتولى هذا المنصب في مناعة من الرفض الشعبي، أو خطورة أن تربطه صلة قريبة بقطاع معين في المجتمع. فمن مهمة البرلمان ضمان أن تكون التشريعات و مستوى الأحكام، ...الخ، على صلة بالرأي العام، وليس برأي السلطة القضائية ذاتها. و يكون في نفس الوقت نمط التوظيف للجهاز القضائي مسألة اهتمام ديمقراطي حقيقي، لاسيما حين يكون لغير صالح قطاعات لا يستهان بها من قطاعات المجتمع، مثل النساء، أو أعضاء في جماعات عرقية، أو الأقليات.

(السؤال رقم 40 يتعرض لمسألة التوظيف في الجهاز القضائي).

19) هل يجب أن يكون هناك أكثر من مجلس تشريعي منتخب ؟

إن الخلاف على ضرورة وجود مجلس تشريعي ثان تحت قبة البرلمان، ينتخب وفق أُسس مختلفة عن ما بالمجلس الأول، يقع على الرغبة في ضمان أقصى درجات الاهتمام بالتشريع وأوسع دعم تأييد له. و تكمن أهمية ذلك بشكل خاص في النظام الفيدرالي، حيث يمثل المجلس التشريعي الثاني مصالح الولاية العضو في الاتحاد، وليس دولة الاتحاد بكاملها. كما أنه يقوم بدور المراجع المفيد للقوانين والتشريعات في الولايات التي ليس بها ضمان دستوري لحقوق الفرد.

نوعان من الانتخابات

ومن الطبيعي سوف تختلف أساليب الانتخاب بين المجلسين التشريعيين، فالمجلس الأول بما أنه منتخب بشكل غير مباشر، أو على أساس دوائر انتخابية مختلفة، أو على مراحل زمنية متعاقبة مختلفة، على سبيل المثال، حضور بعض الأعضاء فقط، لموعد الانتخابات في فترة زمنية محددة. وفي النظام البرلماني، فأن الانتخاب المباشر المتزامن للمجلس التشريعي الثاني من قبل الشعب يجعل منه المصدر الرئيس للشرعية الشعبية للحكومة وتمنحه الأولوية في التشريع، وعلى الأرجح سوف تكون للمجلس الأول سلطة تأخير أو نقض محدودة. فلا يوجد هناك أي شي على الإطلاق ليقال حول بقاء مجلس تشريعي ثان غير منتخب في نظام ديمقراطي.

20) كم مرة يجب إجراء الانتخابات؟

ان طلب الديمقراطيين الراديكاليين في أوروبا القرن التاسع عشر، لانتخابات برلمانية سنوية، بقصد إبقاء سيطرة فعالة على النواب. غير أن، عمل الحكومة الحديثة والبرلمان يتطلب فترة أطول من عام واحد، لضمان إدارة فعالة للاقتصاد، وضمان تنفيذ نتائج السياسات بشكل سلس وبأقل المعوقات. ودورة الأربع سنوات هي الآن الأكثر قبولاً كحل وسط معقول بين حاجة الحكومة للاستمرارية من جهة ومتطلبات الاستجابة والمحاسبة من جهة أُخرى.

تحديد موعد الانتخابات:

مهما كانت المدة المحددة للانتخابات على المناصب الرسمية، إلا أنه من المهم أن لا يكون تحديد موعد الانتخابات تحت إمرة الحكومة التي في السلطة. وفيما سوف نناقشه فيما يلي (انظر السؤال رقم 31)، أنه لمبدأ أساسي لانتخابات حرة وعادلة، أن لا يجب أن يسيطر الحزب الحاكم على سير العملية الانتخابية، أو أن يُعطى امتياز للحزب أو الأحزاب الحاكمة. ويجب أن ينسحب هذا المطلب على تحديد موعد الانتخابات وعلى سير العملية الانتخابية أيضاً.

21) هل يجوز استثناء أي شخص من حق التصويت ؟

إن الاستثناءات المعتاد العمل بها في معظم الديمقراطيات هم الأطفال، والمجرمون، والمقيمون الأجانب. وهذا كيس كبير

مختلط، وهناك أسباب مختلفة واضحة تنطبق على كل فئة. فقد تم تبرير استثناء الأطفال الذين لم يبلغوا سناً معين، بسداد الرأي والنمو النفسي السيكولوجي. فمعظم الأطفال دون سن معين تنقصهم الخبرة أو الفهم الكافي للنتائج طويلة الأمد المترتبة على اختياراتهم ليعاملوا بأسلوب غير أبوي. هناك مجموعة من الحقوق يحصل الأطفال على جميعها في معظم المجتمعات، والتي تحدد سن البلوغ: حق الزواج، حق استملاك العقار، وحق الشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية باسم الشخص نفسه، وحق التصويت. وعادة ما تتزامن هذه الحقوق مع حوالي سن الثامنة عشرة، مع سن إتمام التعليم الثانوي،والاستدعاء للخدمة العسكرية.

السن المسموح به عند الانتخاب:

ومهما يكن من أمر، فأي سن محدد، يكون بالتأكيد أمر اعتباطي إلى حد ما. وهناك أدلة على أن الأطفال في هذا الزمن يصلون سن البلوغ قبل الأطفال في الزمن الماضي. فبعض الحقوق، على سبيل المثال، حق كسب المعاش في وظيفة الدوام الكامل، يحصل عليها الأطفال قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة. وهناك الحقيقة المؤسفة في قضية أن بعض الأطفال يحتاج إلى الحماية من الكبار الذين هم مسئولين عنهم، وذلك يتطلب أن يمنح الأطفال حرية التصرف في حياتهم. وعلى أية حال، فالنضج هو عملية مستمرة، وأن الإعداد للمواطنة يجب أن يتضمن شيء من المشاركة في صنع القرار الجماعي في العائلة وفي المدرسة منذ سن مبكرة ممكنة. ومع ذلك، فليس هناك أي اعتبار من هذه الاعتبارات ملزم بقدر كافٍ كي يستحق خفض سن التصويت للانتخابات العامة انخفاضاً ملحوظاً تحت سن الثامنة عشرة، أو

يقلل من شأن الأهمية الرمزية للاستحواذ أو على لحظة معينة حتى يعترف المجتمع بكل شخص يتمتع بالوضع الشرعي للإنسان الراشد وبحقوقه جميعها.

هل يحق للمجرم التصويت في الانتخابات:

إن مسألة حرمان المجرمين الذين يقبعون في السجون من حق التصويت يتم تبريرها بأن هؤلاء الذين صدر الحكم عليهم بالحبس في قضايا خطيرة مخالفة للقانون قد خسروا حق ممارسة أي عمل من شأنه المساهمة في صياغة القانون. ومن الناحية الأخرى، على الرغم من أنه يمكن القول أن فقدان الحرية يجب أن لا يستلزم فقدان جميع حقوق المواطنة؛ فعليه يحتاج السجناء بشكل خاص إلى الوصول إلى النواب للمساعدة على حمايتهم من الظروف والمعاملة غير الشرعية وألا إنسانية.

المقيمون الأجانب:

وأخيراً، هناك المسألة الأكثر استمرارية، وهي استثناء المقيمين الأجانب من حق التصويت في الانتخابات. ويشمل حق التصويت هنا موضوع أكبر: مؤهلات بلوغ المواطنة. إذا سلمنا بأن الديمقراطية ظهرت من تحدي القرن الثامن عشر لمبدأ السلالة الحاكمة القائل بأن المولد أو الإرث كان الأساس الوحيد للتمتع بالحقوق السياسية، إذاً لا يمكننا بثبات أن نجعله المقياس الوحيد للمواطنة، لكونه يستثني المقيمين الشرعيين في البلد. أما

كيف نحسب مدة الإقامة، هذه قد تكون قضية مختلف عليها، ولكن نحن نقول أن مدة خمس سنوات، شيء معقول.

22) ما هي الإجراءات التي يجب القيام بها عند تسجيل الناخبين؟

إن تسجيل الناخبين، يبدو وكأنه موضوع فني، ولكن في الواقع توجد لهذه الإجراءات المتبعة أهمية كبيرة بالنسبة لحق التصويت في الانتخابات. فالقصد من وراء تسجيل الناخبين قبل موعد الانتخابات هو أمر بسيط: يجب التعرف على الناخبين شخصياً وأن يتم تسجيل أصواتهم الانتخابية لضمان أن يكون للناخب صوت واحد فقط، وعدم انتحال شخصيات الآخرين، أو أن يصوت شخص غير مؤهل للتصويت. ومع ذلك، هناك طرق وأساليب مختلفة قد تكون إجراءات التسجيل من خلالها لا تشجع المواطنين على تسجيل أهليتهم، أو تثبطهم عن ممارسة تسجيل أصواتهم في الواقع. وقد يكون التسجيل عملاً تطوعياً وقد يعتمد على الجهود غير مدفوعة الأجر لمتطوعي الحزب وقد يحدث قبل الانتخابات بفترة طويلة حتى أنها قد تكون قديمة ومتأخرة حين موعد الانتخابات. أو قد يُستخدم التسجيل لأغراض أخرى لدى الدولة، مثل سجل للضرائب، أو للحالة الاجتماعية للفرد، متزوج أو يعمل، والتي على المواطنين الإدلاء بها بشكل صحيح على المستوى الفردي. والإجراء الذي يتفق مع أفضل الممارسات الديمقراطية هو، أن التسجيل يجب أن يكون إلزامي،

وأن تجميع السجلات الانتخابية يجب أن يقوم به موظفون بأجر، يدربون خصيصاً لهذا الغرض، وأن يكون قريب من فترة الانتخابات ويمكن استخدامه فيها، ويجب حفظ السجلات الانتخابية مادياً وتنظيماً في معزلٍ عن السجلات الأخرى للدولة.

23) هل يجب أن يكون التصويت إجباري؟

إن قضية جعل التصويت إجباري (على سبيل المثال، كما هو في أستراليا) هو إن المساعدة في اختيار الحكومة وفي انتخاب النواب هو واجب مدني وحق أيضاً، وهو شيء ناضلت الأجيال الماضية للفوز به. وفعل الامتناع عن التصويت يجب أن يسجل إيجابياً على ورقة الاقتراع، بدلاً من مجرد كتابة عبارة لم يحضر إلى جانب ألا مبالٍ، والغائب، والمتوفى. ويمكن الاعتراض على هذا، بأن هناك شئ من التناقض في جعل "الانتخابات الحرة"، إجبارية، أو إلزام أفراد الشعب بممارسة "حقوقهم"؛ وإن عدد المقترعين الممتنعين عن التصويت، وتأثيرهم مثلاً، بين المجموعات المختلفة من السكان، يشكل مؤشراً مهماً، أو إشارة إنذار مبكر لإشكالات في العملية الديمقراطية.

التسجيل الإجباري:

تُفضل أغلب الديمقراطيات الخيارات الأخيرة وتتعامل مع التصويت على أنه فعل تطوعي. ولكن هل يتعارض هذا مع جعل

التسجيل إجباري، كما يفعل الكثير أيضاً؟ ليس بالضرورة. إنه شرط ضروري مسبق لاختيار ممارسة التصويت أم لا، بأن يكون اسم الناخب في سجل الناخبين؛ وربما قد يُستخدم سجل الناخبين أيضاً لأغراض انتخابية مشروعة، مثل معادلة أعداد الناخبين بين الدوائر الانتخابية، والذي يتطلب نتيجة دقيقة وكاملة.

24) لماذا يجب أن يكون التصويت سري؟

كان جي. أس. ميل الفيلسوف الليبرالي الإنجليزي يؤمن بأن يجب أن تتم عملية التصويت علناً، حتى يكون الناخبين مسائلين أمام أقرانهم من المواطنين حول أسلوب تصويتهم، ولذا يتم تشجيعهم على الاهتمام بمصالح الجماهير بدلاً من أن ينصب اهتمامهم على مصالحهم الضيقة الخاصة. وقد أيد بعض المفكرين فيما بعد هذا الرأي السامي بعض الشيء. وفي الواقع، يصبح التصويت العلني للناخبين الضعفاء عرضة للضغوط الفاحشة لكبار الموظفين، وأصحاب العقارات، ورجال الدين، وجميع أنواع المراتب العالية- وإلى الرشوة المنظمة من لدن أولئك الذين يسعون إلى الانتخاب.

25) من له حق الترشيح للمناصب الرسمية؟

من حيث المبدأ كل شخص له حق التصويت، يجب أن يكون له حق الترشيح للمناصب الرسمية أيضا. وقيام بعض الدول بوضع حد أعلى لسن المرشح، وآخر لسن الناخب يبدُ غير

ضروري، إذا سلمنا بأن لا أحد يمكن أن يكون مرشح مؤهل لمنصب رسمي رفيع وهو تنقصه الخبرة في الشئون العامة.

شروط الترشيح.

هناك قضية مختلفة تتعلق بإجراءات الترشيح أو التسجيل للترشيح. فمعظم الأنظمة الانتخابية تسعى إلى منع دخول المرشحين المزيفين إلى العملية الانتخابية، وذلك عن طريق طلب توفير حد أدنى من التوقيعات من قبل ناخبين مسجلين في الدوائر الانتخابية التابع لها المرشح، أو بواسطة طلب تقديم مبلغ معين من المال، لا يُسترجع في حالة فشل المرشح في الحصول على الحد الأدنى من أصوات الناخبين المسجلين في دائرته. وتكمن خطورة كلا الإجرائين في أنهما قد يردعان المرشح الجاد والمرشح المزيف معاً، خاصة إذا كان هؤلاء النواب يمثلون أحزاب لقوى سياسية جديدة. وفي بعض الدول الأُخرى لا يُسمح بالترشيح إلا للشخص الذي يمثل الحزب الذي كان قد تم تسجيله مسبقاً. وهنا أيضاً يُتخذ هذا الأجراء لردع المرشح المزيف، ولكن قد يُستخدم الأجراء، في نفس الوقت، كأسلوب للسيطرة السياسية على الأحزاب والمرشحين، وهكذا تُقيد حرية التعبير الشرعي للرأي الانتخابي.

الانتخابات الأولية.

في الولايات المتحدة الأمريكية يتم اختيار المرشحين عن كل حزب بواسطة الانتخابات الأولية التي تقتصر على الناخبين المسجلين للأحزاب المتنافسة. وعلى الرغم من أن هذا الأجراء يُعطي الناخبين

فرصة التعبير عن آرائهم في من يستحق الترشيح للمنصب الرسمي ومن يُنتخب له أيضاً، إلا أنه يزيد في تكلفة الانتخابات زيادة عظيمة، ويخلق التميز لصالح المرشحين الأثرياء أو المُرشحين المدعومين من الأثرياء. وبالنظر إلى هذا العيب، فأنه من المألوف كثيراً أن يكون هناك مرشحين تم اختيارهم بواسطة التصويت السري لجميع أعضاء الحزب في المناطق أو الدوائر الانتخابية التابعة للحزب، ومع ذلك، حتى هذه الدرجة من الديمقراطية في اختيار المرشح ليست عالمية الطابع بأي حال من الأحوال.

26) ما هو السبب وراء قلة انتخاب المرأة للمناصب الرسمية؟

إن نسبة النواب من النساء في الديمقراطيات الغربية ضئيلة جداً بالمقارنة بنسبة الناخبات. فيبلغ هذا المعدل أقل من 15 ٪ ، في دول الديمقراطيات العريقة، ويتراوح بين متوسط يبلغ 35٪ في دول شمال أوروبا، وإلى 10٪ عشرة في المائة في معظم الدول الباقية، وبنسبة 06٪ ستة في المائة في دولة مثل فرنسا. وهناك أسباب تاريخية ومحلية وسياسية أدت إلى هذا الوضع. في معظم التاريخ البشري أُعتُبرت المرأة بطبيعتها غير صالحة للنشاط السياسي، و تم إبعادها عن الشأن السياسي على المستوى الرسمي والشعبي، وهكذا تم تأكيد الاعتقاد بعدم صلاحيتها لتعاطي السياسة. فموروث هذه الاعتقادات القديمة، المعزز بالتقسيم غير المتساوي للعمل، والذي وفقاً له استمرت المرأة بالاضطلاع بالقسم الأكبر من المسئولية في تربية الأطفال والخدمة في المنزل، كل هذا حرم المرأة من السعي لتقلد المناصب الرسمية. ومن المعروف أن العمل السياسي نشاطاً

يستهلك الكثير من الوقت؛ فالساعات الزمنية التي تعمل من خلالها الحكومة والبرلمان في معظمها غير ذات نشاط اجتماعي إلى حد كبير؛ والنشاط في حد ذاته، الذي يساعد على التنافس وعلى الخصومة الحزبية، وعلى التعظيم الشخصي، هو شيء وجدت المرأة، خلافاً للرجل، أنه غير ملائم لها.

ما أهمية المساواة.

هل المساواة مهمة؟ من وجهة نظر المساواة السياسية يعتبر هذا مهم إذا وجد أن أي قسم من المجتمع يتمتع بامتياز واضح ومعلوم في وصوله إلى المناصب الرسمية، سواء بالانتخاب أو بغيره. كما أن هناك سبب مهم إذا افترضنا بأن القضايا التي تهم وتؤثر في حياة المرأة لا يأخذها الرجل على محمل الجد، أو أنها لم تُعطى الأولوية الكافية في التنافس على الدعم المالي العام. وعلى الرغم من أنه ليس كل النساء يحملن نفس وجهة النظر أو الاهتمامات، بأي حال من الأحوال، إلا أن هناك شيء مُهين للكثير من النساء حول البرلمان الذي تُهيمن عليه غالبية من الذكور، يصدر تشريعات وقوانين فيما يتعلق بمنع الحمل، والإجهاض، وجرائم الاغتصاب وإلى ما هنا لك. وعلى أية حال، فالمجتمع بعمومه هو الخاسر الأكبر إذا لم تُعطى الخواص المُميزة للمرأة فرصة الظهور والعمل في الحياة العامة.

تغيير المعادلة.

ما الذي يُمكن عمله؟ إن التغلب على إرثٌ تاريخي من الظلم السياسي يتطلب فعل مناسب على عدد من الأصعدة : تغيير المواقف من خلال المدارس و التعليم العام؛ تحسين مرافق رعاية الطفولة؛ إعادة النظر في مواعيد عقد جلسات البرلمان، وفي المرافق الأخرى التابعة للبرلمان؛ وأشياء أُخرى كثيرة. وهناك مسئولية خاصة تقع على عاتق الأحزاب السياسية بأن تبادر بتشجيع الأعضاء النساء على الترشيح لشغل المناصب الرسمية، سواء كان ذلك عن طريق نظام الحصص (Quotas)؛ وهو الأماكن المخصصة للنساء، أو بطرق أُخرى، كما هو معمول به بنجاح في دول شمال أوروبا.

27) بأي معنا يمثل النواب البرلمانيون الناخبين؟

هناك معنيان اثنان أساسيان للتمثيل السياسي. الأول هو مفهوم الوكالة، الذي بواسطته يُنظر إلى الممثل أو النائب كمفوض، يمثل فلان، يعمل بالإنابة عن ناخبيه. فمن بعض النواحي يمثل النائب أو النائبة عموم دائرته الانتخابية أو ناخبيه : على سبيل المثال، أثناء الترويج للمصالح المحلية، وفي الإفصاح عن الرأي العام المحلي، أو في السعي لإيجاد حلول للتظلمات الفردية. و من بعض لنواحي الأخرى يمثل النائب أو النائبة أُولئك الذين أعطوه أو أعطوها أصواتهم : عن طريق تنفيذ البرامج والسياسات التي تشكل البرنامج الانتخابي، وقد رفض بعض الناخبون ذلك التعريف كما قَبل به البعض الآخر. إن فكرة، أن النائب البرلماني يتحدث ويعمل بالنيابة

عن جميع ناخبيه، هي فكرة خيالية من جميع النواحي، وهي ببساطة تتعارض مع مسئوليته في أن يعمل باتساق مع البرنامج الذي من أجله انتخبه ناخبيه، ويكون مُطالب بتحقيق هذا البرنامج على أكمل وجه.

التمثيل النيابي المصغر.

والمفهوم الآخر من التمثيل السياسي هو ما يُعرف " بالتمثيل المصغر"، والذي يخص مجلس النواب بعمومه، بدلاً من اقتصاره على النواب الأفراد. ويمكن اعتبار المجلس التشريعي تمثيلي إلى الحد أنه يعكس ميزة الناخب بوجه عام فيما يتعلق بهذه الناحية : تركيبته الاجتماعية، وتوزعه الجغرافي، و إعطاء صوته للأحزاب المختلفة. أي هذه النواحي أكثرُ أهمية؟ جميع هذه النواحي لها أهمية، ولكن في النظام الذي به الاختيار الانتخابي بين الأحزاب الوطنية التي تقدم برامج تنافسية من التشريعات، يصبح المطلب أن تعكس تركيبة المجلس التصويت الشعبي لكل حزب على حدة، على أنه من أهم تلك النواحي جميعها. والنظم الانتخابية النسبية هي من أكثر النظم التي تضع أهمية قُصوى لهذه الناحية (انظر السؤال رقم 28)

مبدآن ديمقراطيان اثنان.

يمكن ملاحظة إن هذين المفهومين للتمثيل السياسي، التمثيلي والمصغر، أنهما يتضمنان المبدأين الأساسيين للديمقراطية اللذان مر

ذكرهما في السؤال رقم 1 . فمبدأ السيادة الشعبية- إن الشعب هو مصدر جميع السلطات السياسية، وإن البرلمان والحكومة يجب أن يكونان خاضعين للسيطرة الشعبية- هو ملخص في فكرة إن النائب هو وكيل الناخب : فهو مُخول من قبله، يقوم بأعماله، ومحاسب من قبله، ويستطيع أن يُقيله من منصبه. ويتضمن التمثيل السياسي النسبي المصغر مبدأ المساواة السياسية: كل صوت يجب أن يحمل نفس الوزن والقيمة، بصرف النظر عن مكان إقامة الناخب أو أي الأحزاب يعطي صوته لهُ. وإذا تحقق هذا المبدأ على أرض الواقع، عندها سوف يكون المجلس مجلس تمثيلي مصغر للناخبين، ويعكس التوزيع الجغرافي لهم، كما يعكس توزيع أصوات الشعب على مختلف الأحزاب.

28) ما هي الفروقات بين النظم الانتخابية المختلفة؟

هناك أعداد كثيرة من النظم الانتخابية المستخدمة في جميع أنحاء العالم، ولكننا سوف نتعرض هنا إلى النظم الخمس الرئيسة فقط. وسوف تتم دراسة مميزات كل واحد منها في إجابة السؤال القادم؛ أما هنا فسوف نقوم بوصفها فقط.

نظام التعدد أو الجمع.

يُستخدم نظام التعدد أو الجمع أو الاختيار بواسطة الفوز بأغلبية بسيطة للانتخابات التشريعية، في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي معظم دول أمريكا اللاتينية، وكذلك في بريطانيا وفي الكثير من

مستعمراتها السابقة. وتقسم البلاد في هذا النظام إلى دوائر انتخابية فردية ذات أحجام متساوية إلى حد بعيد. ويختار الناخبون مرشح واحد فقط في ورقة التصويت، ويتم انتخاب المرشح الذي يحصل على أغلب الأصوات، بصرف النظر عن أنه فاز بأغلبية الأصوات المعطاة أم لم يفز.

الصوت الثاني أو البديل.

يستخدم الصوت الثاني أو البديل في المجلس التشريعي الثاني في استراليا. فنظام الدوائر الانتخابية هنا شبيه بالذي ذكرناه أعلاه، إلا أن الناخب يضع تسلسل أفضلية اختياره على اسم المرشح في قائمة المرشحين. وفي حالة عدم فوز أي مرشح بأغلبية مطلقة في التفضيلات الأولى ، يتم شطب أسم المرشح الذي حصل على أقل الأصوات، كما ويتم نقل أوراقه الانتخابية إلى موقع التفضيلات الثانية. ويستمر هذا الأجراء حتى يحصل أحد المرشحين على أغلبية الأصوات. كما أنه يمكن الحصول على الأغلبية بواسطة إقامة جولة انتخابية ثانية حيث يصعد اثنان من المرشحين فقط من الذين حصلوا على أعلى الأصوات في الجولة الأولى، إلى الجولة الثانية (كما هو في فرنسا).

الصوت الواحد القابل للتحول.

يُستخدم الصوت الواحد القابل للتحول في جمهورية أيرلندا ، وفي مالطا ، وفي مجلس الشيوخ الأسترالي. ويقوم الناخبون هنا بانتخاب عدد من الأعضاء، عادة بين ثلاثة إلى سبعة حسب الكثافة

السكانية. ويكون للناخبين أصوات بقدر عدد النواب المراد انتخابهم، والذين يقوم الناخبون بوضعهم في قائمة حسب الأفضلية لدى الناخب. ولكي يفوز المرشح في الانتخابات يجب أن يحصل على حصة محددة أو على نسبة من الأصوات المعطاة وبإمكان أُولئك الذين لا يحصلون على حصة في التفضيلات الأولى بإمكانهم الحصول عليها في التفضيلات الثانية، وفي التفضيلات المتسلسلة فيما بعد، وفق صياغة معطاة لإعادة توزيع هذه التفضيلات.

قوائم الأحزاب.

يُستخدم نظام قوائم الأحزاب في معظم أقطار غرب أوروبا و في إسرائيل. تقوم الأحزاب بوضع قوائم إقليمية أو وطنية للمرشحين في تسلسل حسب الرتبة، ويدلي الناخب بصوت واحد لحزبه المفضل. ثم يتم انتخاب المرشحين بنسبة مجموع الأصوات المعطاة للأحزاب كل على حدة. وينبغي للحزب أن يحقق نسبة الحد الأدنى من الأصوات كي يفوز بالتمثيل في البرلمان.

نظام العضوية المختلطة.

يُستخدم نظام العضوية المختلطة، أو العضو الإضافي في ألمانيا، وهنغاريا، وهو مُقترح للتطبيق في نيوزيلندا. وفي ظل هذا النظام يتم انتخاب نسبة من النواب (لا تقل عن 50٪ خمسون في المائة) في الدوائر الانتخابية ذات العضو الحزبي الواحد، كما هو مشار إليه في النظامين الأولين اللذان مر ذكرهما أعلاه. أما النواب الباقون

فيتم انتخابهم تحت مظلة نظام قائمة الأحزاب، أما إقليمياً أو وطنياً، بطريقة تجعل النتيجة الإجمالية نسبية إلى حد كبير بالنسبة إلى توزيع أصوات الحزب قدر الإمكان. وللناخب صوتان، أحدهما للمرشح و الآخر للحزب. وهنا أيضاً قد يكون هناك حد أدنى يتوجب على الأحزاب بلوغه كي تتأهل للتمثيل في البرلمان.

29) ما هي محاسن وعيوب هذه النظم؟

لا يمكن تقييم المميزات المحددة للنظم الانتخابية المختلفة تقيماً دقيقاً، في معزل عن صفة السكان وتوزيعهم في البلد المعطى، وعن نمط الدعم الانتخابي الذي تتمتع به أحزابه المختلفة. و على سبيل المثال، إذا نعدم وجود الأحزاب العريقة في بلد ما، عندها لا معنى لوجود نظام انتخابي نسبي، لأن توزع أصوات الشعب بين الأحزاب هو الذي يشكل مركز التناسب. ولهذا يجب قراءة التقدير التالي على هذا النحو؛ التعرف على الأهداف العامة للنظم المختلفة، بدلاً من معرفة تأثيراتها الحتمية.

البساطة.

يمتاز النظام " التعددي " أو(نظام الاختيار بواسطة الفوز بأغلبية بسيطة) بالبساطة. فهو اكثر النظم جلباً لأغلبية الحزب الواحد في البرلمان، ومن ثم حكومة الحزب الواحد، لأن هذا النظام يُضخم التأييد الانتخابي للحزب الأكبر. كما أنه يستطيع تسجيل التغيرات البسيطة في الرأي الانتخابي ويُحدث تغيير الحكومة، علماً بأن

التأثير النهائي سوف يتوقف على عدد الدوائر الانتخابية المتأرجحة بين الأحزاب. والضعف في هذا النظام هو أنه يمكن أن يأتي بنتائج غيرُ متكافئة إلى حد بعيد، ويتوقف الأمر على الكيفية التي يتوزع بها التصويت الشعبي بين الأحزاب وبين الدوائر الانتخابية المختلفة، وهكذا، على سبيل المثال، إذا عكست كل دائرة انتخابية التوزع الشعبي للتأييد الانتخابي بدقة، كما هو بين أربعة أحزاب بنسبة 40 و 30 و20 و10، عندها بإمكان حزبٌ واحدٌ الفوز بجميع مقاعد البرلمان، مخلفاً نسبة 60٪ من الأصوات دون تمثيل لها في البرلمان على الإطلاق. وبالطبع مثل هذا لن يحدث. ولكن هذا النظام يخدم الأحزاب التي تتركز أصواتها في مناطق محددة، بدلاً من الانتشار الرفيع للأصوات على مناطق عديدة، كما أنه يعلق أهمية خاصة على الكيفية التي يتم بها رسم حدود الدوائر الانتخابية. كما أنه يشجع الناخبين على التصويت النظامي، حيث ليس بالضرورة أن يدلي الناخب بصوته لاختياره الأول، وإنما يصوت حسب كيفية النتائج، لأن الناخب هنا لا يمكنه التأكد من معرفة سلوك الناخبين الآخرين.

تأييد الأغلبية.

يمتاز الصوت الثاني أو البديل على نظام التعدد، بضرورة وجود المرشح الذي يفوز بأغلبية الأصوات في الدائرة الانتخابية كي يتم انتخابه، في حين أن نظام التعدد لا يتطلب ذلك. ويمكن النظر إلى الفوز بمثل هذه الأغلبية على أنه مطلب الحد الأدنى للتمثيل الشرعي للدائرة الانتخابية. ومن المحتمل أن يكون أثره الأوسع أكثر تناسباً

من نظام التعدد. ومع ذلك، فهو قد يمنع حزب ثالث أو رابع من الوصول إلى البرلمان، رغم تمتعه بتأييد كبير، ولكنه منتشر بشكل متساوي على دوائر انتخابية في مناطق مختلفة.

خيار الناخب.

يُتيح الصوت الواحد قابل التحويل، الفرصة للأحزاب الأصغر للوصول إلى البرلمان، أما، ما هي النسبة، فهذا يتوقف على حجم الدائرة الانتخابية (كلما كانت الدائرة كبيرة، كانت النسبة كبيرة). كما أن بمقدور مؤيدو حزب معين المفاضلة بين مرشحي الحزب. ومع ذلك، فإن الحجم الكبير للدوائر الانتخابية يفضي إلي قطع الصلة بين الناخبين وممثليهم، وقد وُجد هذا في الدوائر الانتخابية ذات العضو الحزبي الواحد؛ و أن آلية توزيع أصوات الافضليات الدنيا بين المرشحين في غاية التعقيد.

التناسبية.

يزعم نظام قوائم الأحزاب بأنه يُعطي لكل صوت الثقل الأكثر عدالة، وهكذا يُقدم توزيع المقاعد الأكثر تناسباً للأصوات المعطاة لكل حزب على حدة. ومن محاسن هذا النظام، أنه ليس هناك محاسبة مباشرة لممثلي الشعب من قبل هيئة انتخابية معينة، وأن الناخبين (وحتى أعضاء الحزب) ليس لهم تأثير على تسلسل أسماء مرشحي الحزب في القوائم. وهكذا قد يكون الممثلين الحزبين مُحاسبين من قبل إدارة الحزب أكثر منها من الناخبين. ألا إن نظام

القوائم الحزبية يمنح الأحزاب الفرصة والدافع ليقدموا قائمة متوازنة من المرشحين، على سبيل المثال، بين توجهات الحزب المختلفة وبين الفئات الاجتماعية.

التمثيل التفاضلي.

بإمكان نظام العضوية المختلطة أن يأتي بنتائج متناسبة ومتكافئة إلى حد ما، حسب حجم نسبة الممثلين المنتخبين في الدوائر الانتخابية ذات العضو الحزبي الواحد. ولهذا يكن تصميم النظام ليأتي بحكومة الحزب الواحد، حين تكون هناك موجة قوية من التأييد لحزب واحد بعينه، في حين يتطلب الأمر حكومة إإتلافية في حالة وجود توزيع أكثر تكافؤ للتصويت الشعبي. إلا أنه، بالإضافة إلى مثالب وعيوب نظام القوائم، فهو يتطلب نوعان مختلفان من التمثيل الانتخابي أيضاً، التمثيل ذي الدائرة الانتخابية؛ والتمثيل بدون دائرة انتخابية. ويقول أنصار هذا النظام بأن تلك النواقص يمكن التغلب عليها بواسطة بناء وتركيب قوائم الحزب من افضل الخاسرين في منافسات الدائرة الانتخابية، وبواسطة إرسال هؤلأ الأعضاء إلى دوائر انتخابية معينة من أجل الاضطلاع بمسئوليات الدوائر الانتخابية.

30) هل الحكومة الائتلافية غير ديمقراطية؟

لمؤيدي التمثيل النسبي رأي معارض لنظام التعددية والصوت البديل أو الصوت الثاني؛ إذ يقولون إن هذه النظم غير ديمقراطية،

لأنها لا تتعامل مع أصوات المواطنين بالتساوي، فهي تُعطي وزناً لبعض الأصوات أكثر من غيرها. وهكذا هي تخل بأبسط مبادئ الديمقراطية، المساواة السياسية. وهي بعملها هذا تُمكن الحكومات التي لا تحضى إلا بتأييد الأقلية وأحياناً أقل الأقلية، بالفوز في الانتخابات العامة. ومن الناحية الأخرى يزعم منتقدي التمثيل النسبي، أنه بسبب ندرة احتمال فوز حزب واحد بأغلبية أصوات الناخبين، حيث أن مثل هذه النتيجة سوف تتطلب دائماً تشكيل حكومة ائتلافية. ومعروف أن الائتلاف يسحب قرار الحكومة من أيدي الناخبين ويضعه تحت تصرف القوى المتنفذة في الحزب، مقللاً بذلك من درجة التحكم والمحاسبة الشعبية. كما أن الائتلاف قد يُعطي أحزاب الأقلية سلطة غير متكافئة، خاصة إذا كانت هذه الأحزاب تحتل موقعاً محورياً في المنتصف بين الأحزاب الأكبر في اليمين واليسار. وفي المقابل يمكن الاعتراض على هذا التصور، بأن جميع الأحزاب سوف تكون مُحاسبة أمام ناخبيها على القرارات التي تتخذها حكومة الائتلاف، ولا يمكن للأحزاب ذات الموقع المحوري، ببساطة، تجاهل التحول النسبي للأصوات بين أحزاب اليمين واليسار من فترة انتخابية إلى أُخرى.

الظروف الخاصة.

ومرةً أُخرى أنه من الصعوبة بمكان ترجيح كفة ميزان الجدل نظرياً مجرد من بلد واحد وظروفه. وقد كشف التاريخ الحديث للملكة المتحدة عن عدم ملائمة نظام التعددية الصرف، كما بين

تاريخ إيطاليا الحديث بوضوح قصور نظام التمثيل النسبي الصرف. وقد يكون أي نظام يجمع بين قوة التمثيل الانتخابي وعنصر توازن مضاد من التمثيل النسبي، من المحتمل عموماً أن يكون أكثر ملائمة، ومع ذلك يجب أن تتوقف العلاقة بين النظامين على تطور بيئة الحزب السياسي وعلى عموم الترتيبات الدستورية.

31) كيف يمكن ضمان عدالة سير العملية الانتخابية؟

هناك ثلاثة مصادر رئيسة تشكل تهديداً لعدالة سير العملية الانتخابية. الأول هو الميزة التي يحصل عليها الحزب أو الأحزاب التي هي في السلطة. هذا الشئ لا يمكن التخلص منه كلياً، ولكن يمكن الحد من قوته بعدة وسائل. والشيء الأكثر أهمية هو أن كامل العملية الانتخابية- بدءاً من رسم حدود الدوائر الانتخابية، مروراً بتسجيل الناخبين وقيام الحملات الانتخابية، ووصولاً إلى موعد الانتخابات وعد الأصوات- يجب أن تشرف على ذلك العمل هيئة انتخابية مستقلة، والتي يجب أن تتطلب عضويتها موافقة جميع الأحزاب السياسية. ومن بين مهام هذه الهيئة تنظيم وصول الأحزاب إلى وسائل الأعلام، والتي هي مُلك عام، خلال الحملات الانتخابية، إذا تعذر وجود إذاعة أو هيئة إعلامية مستقلة. والشئ المهم الآخر يجب فصل التنظيمات الحزبية بالقانون عن التنظيم الحكومي ، وأن يتخلى الوزراء عن جميع مهامهم الرسمية، وعن امتيازاتهم خلال فترة الحملات الانتخابية، ما عدا ما هو ضروري لحفظ النظام والأمن في المجتمع أثناء تلك الفترة.

الممارسات الانتخابية الخاطئة.

والتهديد الثاني لعدالة سير العملية الانتخابية ينشأ عن كل أنواع الممارسات الانتخابية الخاطئة التي يقوم بها أعضاء الحزب ومؤيديهم، من بين هذه الممارسات، الرشوة، والترهيب، وانتحال الشخصية، والتصويت المزدوج، وما إلى ذلك. ولا يمكن تحاشي هذه الممارسات إلا بوجود مراقبة دقيقة صارمة تتمثل في عمل رجال الأمن والموظفين الرسميين للانتخابات، لضمان سلامة وأمن المرشحين ونزاهة سير العملية الانتخابية. وهناك شئ مهم بشكل خاص، وهو أمانة الموظفين الرسميين المشرفين على سير العملية الانتخابية، الذين يجب أن يكون توظيفهم وتدريبهم من مسئوليات الهيئة الوطنية للانتخابات. وحبذا لو يكون هناك حضور لمراقبين دوليين، حيث يكون وجودهم عون في هذه المناسبة؛ وبالفعل هناك جدل معقول حول إمكانية جعل وجود مراقبين دوليين ممارسة مقبولة في الانتخابات العامة في جميع الدول الديمقراطية، حتى يكون وجودهم ضمان خارجي لانتخابات عادلة، ويكونوا شهود على أفضل ممارسة ديمقراطية.

دور الثروة والنفوذ في الانتخابات.

وينشأ التهديد الرئيس لعدالة سير العملية الانتخابية، من الميزة التي يتمتع بها أصحاب الثروات الشخصية، أو من له علاقة بهم، وتأثيرهم على المرشحين الأفراد، أو على الأحزاب. وابسط طريقة لموازنة هذا الميلان أو الخلل هي وضع حدود صارمة لمقدار المال الذي يمكن للمرشح أو الحزب أن ينفقه على حملته الانتخابية، سواء كان ذلك في الانتخابات العامة أم الفرعية؛ وأن يكون للجميع حرية

الوصول إلى وسائل الأعلام المملوكة للدولة، واستخدامها، وفقاً لنهج واضح بموافقة الهيئة الانتخابية أو ما يعادلها.

استطلاع الرأي الشعبي.

وهناك التهديد الأقل خطراً على سير العملية الانتخابية وهو عمل استطلاع للرأي الشعبي في العملية الانتخابية وهو الموضوع الدائر مناقشته في عدد من الدول. فبعض الدول أصدرت قانون يُحرم نشر استفتاء الرأي الشعبي خلال الأسبوع الأخير من الانتخابات أو خلال فترة الانتخابات كلها. ويُخشى أن مثل هذا الاستفتاء يمكن أن يؤثر في نتيجة الانتخابات بذاتها أم من خلال تأثير انحياز الناخبين إلى المرشح أو الحزب الذي تُشير جميع الدلائل إلى أنه هو صاحب الحظ الأوفر في الفوز أو من خلال ردود الفعل المماثلة؛ وهذا يشجع على التركيز غير الصحي على النتيجة المُتوقعة ونبذ القضايا والموضوعات التي هي من يجب أن يحدد النتيجة. غير أن مُعظم الخبراء يشك في قدرة استطلاع الرأي على التأثير في عملية التصويت، كما أنهم يقللون من فاعلية كبت الرأي الشعبي، خاصة إذا توفرت للجماهير شتى الطرق والأساليب التي تمكنها من الوصول إلى وسائل الأعلام الدولية على نحو متزايد.

32) هل يجب الأنفاق على الأحزاب السياسية من المال العام؟

يقول المؤيدون الرئيسيون لوجوب الأنفاق على الأحزاب السياسية من المال العام، أن الأحزاب تلعب دوراً مهماً في النظام الديمقراطي،

ويجب الاعتراف بأهميتها عن طريق دعمها بالمال العام؛ و أن الأنفاق على الأحزاب من المال العام سوف يقلل من تأثير المصالح القوية الراسخة على العمل السياسي. ويمكن دعم الأحزاب السياسية مالياً بقدر نسبة الأصوات التي تحصل عليها في كل انتخابات عامة؛ ومن ناحية أُخرى يمكن حرمان الحزب السياسي من الاستفادة من المال العام إذا كان ذلك الحزب يقوم بحملات تُكدر الحقوق المدنية والسياسية على أية فئة أو طائفة، أو إنها متهمة بممارسة انتخابية خاطئة كالتي قد ذكرنا بعضها آنفاً.

استقلالية الحزب السياسي.

إن الحجة الرئيسة المناهضة للأنفاق على الأحزاب السياسية من المال العام هي إن الأحزاب السياسية ليس بوسعها أن تكون وسيلة فعالة للرأي الشعبي من القاعدة ما لم تحافظ على استقلالها عن الدولة، حيث يصبح الحصول على التبرعات شرطٌ ضروري للحفاظ على مثل هذه الاستقلالية. وإذا لم يستطيع الحزب ضمان الدعم المالي الكافي لأنشطته من قبل المساهمات والتبرعات، فهو لا يستحق منا الاهتمام اللازم لإيصاله إلى سدة الحكم. وفي نفس الوقت، يمكننا تقليص التأثير المفرط للمصالح الخاصة إذا تم الإعلان عن جميع التبرعات التي يحصل عليها الحزب إذا ما زادت هذه التبرعات عن حد معين، و إذا ما تم إلزام جميع مؤيدي مؤسسات المجتمع المدني بالحصول على موافقة أعضائها- أو المساهمين فيها ...الخ على أية تبرعات تصل إلى المؤسسة.

الدعم المالي العام المحدود.

تتوقع معظم الديمقراطيات العريقة أن يتم تمويل أحزابها السياسية عن طريق التبرعات. ولكن هذا يجب أن لا يستثني، التمويل المحدود للأحزاب من المال العام لأنشطتها المحددة بعناية، مثل تدريب الكوادر الحزبية، وحرية الوصول إلى وسائل الإعلام المملوكة للدولة، واستخدامها في فترة الانتخابات. وقد يكون مثل هذا الدعم المالي ضروري بشكل خاص في فترة الانتقال إلى الديمقراطية، خاصةً حين تضطر الأحزاب السياسية أن تبدأ من الصفر، وليس هناك سواء خبرة قليلة في مجال التنافس الانتخابي

33) هل يجب السماح لممثلي الشعب المنتخبين تغيير ولائهم الحزبي بين الفترات الانتخابية؟

كلا. إذا خاض المرشح الانتخابات تحت لواء حزب معين يكون المرشح هنا قد لزم نفسه بمساندة هذا الحزب ليصل إلى سدة الحكم. وإذا لم يتم الأمر على هذا النحو، يصبح استخدام التصويت للاختيار بين البرامج والتوجهات السياسية المختلفة شيء لا معنى له. في النظام الانتخابي المنظم على أساس الدوائر الانتخابية، يُطلب من أي فرد يعتزم تغيير ولائه الحزبي، أن يقدم استقالته ويخوض الانتخابات الفرعية. وفي نظام القوائم يتوجب على المرشح أو المرشحة الاستقالة ويستبدل بالمرشح الذي يليه في قائمة الحزب التابع له.

34) هل يتمتع الناخبين بأية سلطة بين الفترات الانتخابية؟

إنه من الخطأ أن نتصور أنه نظراً لأن العمل السياسي الوحيد

الذي بإمكان الناخبين القيام به هو الإدلاء بأصواتهم مرة واحدة كل أربع سنوات أو نحوها أن لا سلطة لديهم بين الفترات الانتخابية. ويشكل احتمال الالتقاء بالناخبين في المستقبل سيطرة مهمة على الأحزاب الحاكمة، ويلزمها استشارة الرأي العام على نحو مستمر. وبعبارة أُخرى ترمي الانتخابات بظلها الطويل أمامها. ويمكن ملاحظة ذلك على وجه خاص في النظام الانتخابي المؤسس على الدوائر الانتخابية، حيث قد تفضي هزيمة الحزب الحاكم في الانتخابات الفرعية إلى تغييرات مؤثرة في سياسة الحزب وحتى في قيادته. بالإضافة إلى أن هناك قنوات متنوعة بإمكان الناخبين من خلالها الدفع نحو التأثير على الحكومة حول قضايا محددة بين الفترات الانتخابية، مثل عضوية مجموعات الضغط، والمنظمات التطوعية، والمساهمة في الحملات الشعبية، والاتصال بالنواب وبأعضاء الحكومة، والاشتراك في المظاهرات، وما إلى ذلك. كما تشكل وسائل الإعلام أداة حاسمة للتنظيم المتواصل وللتعبير عن الرأي العام.

35) متى يجب إجراء الاستفتاء الشعبي في النظام الديمقراطي؟

تجدُ معظم الديمقراطيات أنهُ من الضرورة إجراء الاستفتاء أحياناً بأغلبية مؤهلة، في حالة تغيير مقترح للدستور أو لتشريع يتضمن معنى غير واضح. والسبب هو أن الدستور ملك للشعب، وليس لأعضاء البرلمانٍ أو للحكومة القائمة؛ وعلى هذا الأساس يجب أن يكون خاضعاً للموافقة الشعبية المباشرة.

الاستفتاء على التشريعات الأُخرى.

إن الاستفتاءات التي تُجرى على القضايا المهمة الأُخرى في الشأن السياسي أو التشريعي هو أمر مختلف عليه. فالمؤيدون لها يرون أنها تشكل وسيلة ديمقراطية مهمة، فهي تُعطي المواطن فرصة يعبر من خلالها عن رأيه بشكل مباشر في قضايا مهمة قد يتم ببساطة تجاهلها أو قد تضيع في عموم البيان الانتخابي للحزب. وفي مقابل هذا يمكن القول بأنه بما أن الكثير من القضايا ذات الصبغة السياسية متصلة مع بعضها البعض، على سبيل المثال (الضرائب والأنفاق العام)، فأنه ليس من العدل بمكان أن ننتزع موضوع واحد من سياقه ثم ننشد استصدار القرار فيه من مجموعة من الناس غير أُولئك الذين تقع عليهم مسئولية إصدار جميع القرارات الأُخرى. فهو في الواقع دليل على عدم الثقة في عملية التمثيل البرلماني، الذي من المحتمل أن يقلل من محاسبة النواب المنتخبين أكثر من أن يعززها.

لا يوجد حلاً مناسب

هذه واحدٌ من القضايا التي ليس لها حلاً صحيحاً أو خاطئاً، وتتبع الديمقراطيات ممارسات مختلفة حيال هذه القضية، حسب تقاليدها وأعرافها السياسية.

3 الحكومة المنفتحة والعرضة للمحاسبة

36) ما هي أهمية الحكومة المنفتحة للديمقراطية؟

إن الحكومة المنفتحة أمر ضروري للديمقراطية لأن المسئولين

في الحكومة لا يمكن محاسبتهم، و لا يمكن للمواطنين أن يمارسوا عملية انتخابية واعية، ما لم تتوفر المعلومات الدقيقة حول نشاط الحكومة وحول نتائج سياساتها. ويجب أن يُنظر إلى الحصول على هذه المعلومات على أنهُ حق للمواطنين ولوسائل الإعلام بالنيابة عنهم، وليس هو منحة من الحكومة، وذلك لأن الناخب هو الذي يدفع فاتورة بقاء الحكومة؛ لهذا يجب أن يعرف المواطنون ما الذي يحصلون عليه نظير إنفاقهم على الحكومة، وما هي الأشياء التي يتم إنجازها باسمهم. وعلى الرغم من أنه كثيراً ما تُنتقد عملية تيسير الحصول على المعلومات على أنها تبذير للموارد العامة، إلا إن هذا التيسير للمعلومات لهُ مساهمته الخاصة في مساعدة الحكومة في الكشف عن مواطن التبذير والإسراف، وعلى الحد من الفساد، وعلى تحديد الأخطاء في الممارسات السياسية قبل أن تصبح مستعصية على الحل. كما أن تيسير المعلومات عنصر مهم لحماية الحريات المدنية، حيث أنه يجب أن تتاح للأفراد فرصة الحصول على ملفاتهم الشخصية التي في حوزة الحكومة ومؤسساتها.

أوجه الحكومة المنفتحة.

على ماذا تشتمل الحكومة المنفتحة؟ يمكن ملاحظة أن الحكومة المنفتحة تتضمن أربع جدائل رئيسة. الأولى هي قيام الحكومة بتوفير المعلومات الواقعية عن سياساتُها : الدليل الذي قامت عليه هذه السياسات، ونتائجها العملية، وتكلفتها، والقوانين والأنظمة التي تحكم عملها، وهكذا. والثانية هي تمكين الأفراد والصحافة من الحصول على الوثائق الحكومية، بشكل مباشر، وغير مباشر من خلال البرلمان؛ وهذا يتضمن الحصول على الملفات

الشخصية للأفراد الذين يرغبون في ذلك. والثالثة هي انفتاح الاجتماعات الرسمية على الجماهير و الصحافة؛ ويمكن أن يتراوح هذا من البرلمان ولجانه إلى وقائع جلسات المؤسسات الحكومية، واجتماعات المجالس البلدية. والرابعة هي الاستشارة المنتظمة للحكومة في الشئون المتصلة بموضوع صياغة السياسات وتنفيذها، وبنشر المعلومات والنصائح التي تتلقاها الحكومة.

الاستثناءات المشروعة.

هل توجد أية استثناءات لمبدأ الحكومة المنفتحة؟ إن صنوف المعلومات التي عادة ما يتم تبريرها في النظام الديمقراطي على أنها قانونياً سرية تتضمن ما يلي: مداولات مجلس الوزراء؛ والنصائح السياسية التي تُسدى للوزراء من قبل موظفي الخدمة المدنية؛ والمعلومات التي قد يعرض نشرها أمن الدولة، أو استقرار النظام الديمقراطي، أو سلامة أرواح أفراد المجتمع للخطر؛ والأسرار التجارية للشركات الخاصة؛ والملفات الشخصية، باستثناء أصحاب هذه الملفات أنفسهم.

37) كيف يمكن ضمان الحكومة المنفتحة؟

في الحكومة المحدودة في الفترة ما قبل القرن العشرين، كان يُعتقد أن ضمان وجود صحافة حرة كفيلاً بضمان حكومة منفتحة. أما الآن فأنه نظراً لزيادة تعقيد وتعدد أنشطة الدولة، تصبح فيه حتى اكثر الضمانات صيانة للصحافة، بما فيه الاستعداد لحماية المصادر التي يستقي منها الصحفيون معلوماتهم، يصبح كل هذا كاف بمفرده. وتميل الحكومات

وأجهزتها البيروقراطية إلى ممارسة أنشطتها في سرية، وذلك للتستر على الأخطاء أو الجنَحْ، ولتفادي الحرج، أو لمجرد تمسكهم الشديد باعتقادهم بأنهم خير من يعرف الأمور. ولا يمكن الحد من هذه النزعة الآن وبفاعلية إلا بسن تشريع يتطلب حكومة منفتحة، أو حرية الحصول على المعلومات.

حرية الحصول على المعلومات.

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة السويد تشريعاً نموذجياً لحرية الحصول على المعلومات، وضع معايير لأفضل ممارسة في هذا المجال. ويشمل هذا جميع النواحي التي مر ذكرها (انظر السؤال 36) : وجوب الكشف عن أعمال الحكومة؛ وحق الجماهير في الحصول على الوثائق؛ و انفتاح اجتماعات المؤسسات الرسمية؛ وكذلك حماية " مُفشيي الأسرار" الذين يسربون الأدلة على الممارسات الحكومية الخاطئة أو ألا شرعية بعض الممارسات ضمن الجهاز الحكومي. فمثل هذا التشريع يجب أن ينظر إليه كإضافة وتكملة لإجراءات ضمان حق البرلمان أو المشرع في التدقيق في عمل الهيئة التنفيذية أي الحكومة. وهناك ميزة مهمة لمثل هذا التشريع وهي أن تفسير أستثناءات الكشف عن ممارسات الحكومة على سبيل المثال (منها الضرورية للأمن الوطني، وتلك لحماية الخصوصية...الخ) أمرٌ منوطة به المحاكم بدلاً من الحكومة نفسها.

الإنفاق على العلاقات العامة.

وهناك قضيتان أُخرتان يجدر بنا ذكرهما هنا. الأولى، هي أن

الحكومة الحديثة تتميز بالميزانيات الضخمة المكرسة " للعلاقات العامة ". وهذا لا يشمل المعلومات الحقيقية حول سياسة الحكومة فحسب، بل توقيتها وعرضها، وذلك بهدف إعطائها أقصى درجات التأثير المطلوب، وممارسة التسريب المُنْتَقى للمعلومات والبيانات، وجميع الأدوات الأُخرى في مستودع العلاقات العامة، المستخدمة في التملق للرأي العام. وتجعل هذه الممارسات ضمان الوصول المستقل إلى المعلومات الرسمية، والتأكد من صحتها أمر في غاية الأهمية بشكل خاص. والشيء الذي يحمل بين طياته أهمية خاصة هنا، هو وجود خدمة إحصائية عامة، مستقلة عن الحكومة، تعتمد عليها الحكومة والبرلمان والشعب على حد سواء.

الاستشارة العامة

وأخيراً، إذا أخذنا الحكومة المنفتحة كمفهوم فهو أكثر اتساعاً بكثير من مجرد حرية الحصول على المعلومات. فهو يتضمن إمكانية الوصول إلى الوزراء وتداولهم لتبرير سياساتهم أمام الشعب، و الدرجة التي يتطلب من الحكومة استشارة الشعب في صياغة وتنفيذ سياساتها. وهذا الأخير يتعلق بالتشريع الذي يتضمن موضوعات مثل: مدى الفترة المطلوبة لإجراءات الاستشارة؛ ونشر الأدلة في الصحافة من قبل الجهات المعنية؛ وتأثر المحيط السياسي؛ وهلم جرا؛ وهكذا، فالانفتاح يشمل الاستعداد للاستماع وكذلك توفير فرص الحصول على المعلومات الصحيحة.

38) ما المقصود بالحكومة العرضة للمحاسبة؟

لمفهوم الحكومة العرضة للمحاسبة ثلاثة أبعاد رئيسة.

المحاسبة القانونية

أولاً المحاسبة القانونية: خضوع جميع الموظفين الرسميين، المنتخبين والمعينين، للمحاسبة أمام المحاكم لإثبات شرعية أفعالهم الوظيفية. وهنا يكمن المعنى الأساسي لحكم القانون، ' بأن يجب أَن يكون عمل أولئك الذين يضعون القوانين والسياسات ويُنفذونها ، ضمن القانون والدستور، على أساس السلطات المحددة قانونياً وظرفياً .

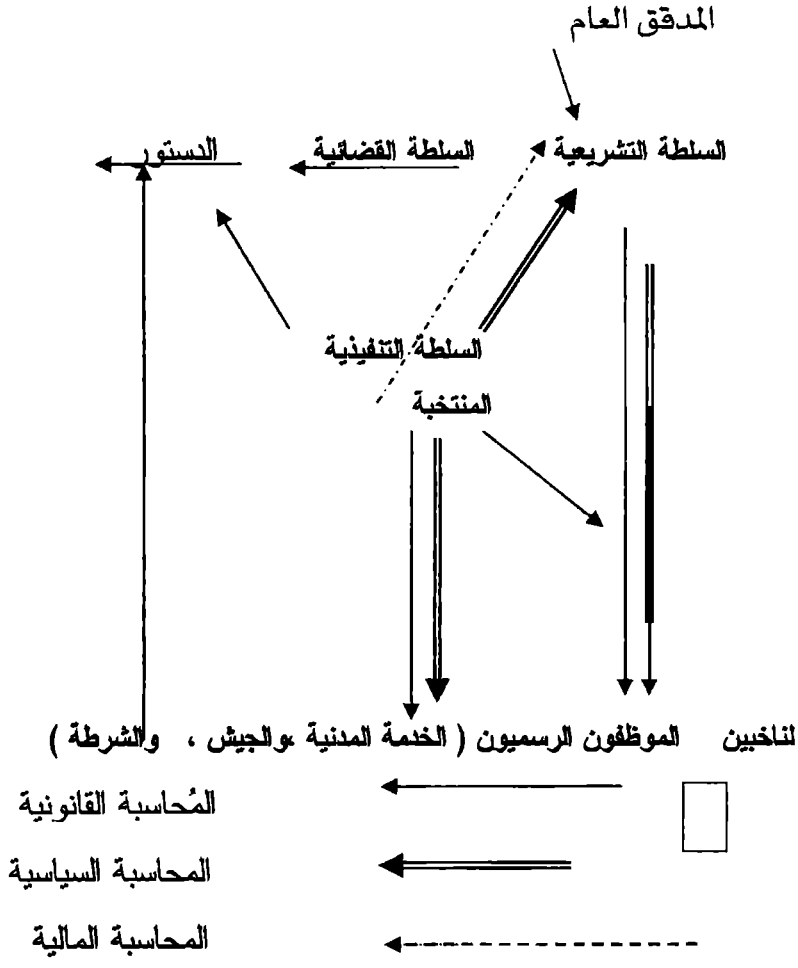

الشكل 2 مسالك المُحاسبة

المُحاسبة السياسية

والوجه الثاني هو "المحاسبة السياسية": خضوع الحكومة أو الجهاز التنفيذي لمحاسبة البرلمان والشعب لتبرير سياساته التي يتَّبعها، ولتبرير اختياره لأولوياته و أسلوب تنفيذها. وفي حين أن النوع القانوني الأول من المحاسبة له بنية بسيطة نسبياً، مثل التي بين الشعب والموظفين الرسميين والمحاكم،نجد أن المحاسبة السياسية أكثر تعقيداً. وتخضع المؤسسات الحكومية غير المُنتَخبة على المستوى القومي مثل (موظفو الخدمة المدنية، وأفراد القوات المسلحة، ورجال الأمن، والخدمات الأمنية) لمحاسبة رئيس الجهاز التنفيذي من خلال الوزراء المعينين من قِبَله. وفي المقابل يخضع رئس الجهاز التنفيذي والوزراء لمحاسبة الشعب ومن خلال الآلية الانتخابية، ولمحاسبة البرلمان أو الهيئة التشريعية تقوم مقام الكيل المفوض من الشعب؛ ويخضع أعضاء الهيئة التشريعية بدورهم لمحاسبة ناخبيهم.

المحاسبة المالية

ثالثاً المفهوم الضيق "للمحاسبة المالية": محاسبة الحكومة في أن يقتصر أنفاق دخل الضرائب على الغايات التي صدقت ووافقت عليها الهيئة التشريعية، والتي بها جدوى اقتصادي، والتي بها جدوى اقتصادية . وهنا يسير خط المُحاسبة المالية بمُحاذاة خط المحاسبة السياسية مع إضافة هامة وهي مكتب المدقق المالي العام ، والذي هو بدوره يخضع لمحاسبة البرلمان ولكنه يعمل بصفة مُستقلة عنه فيما يقوم به من تدقيق متخصص في ، تفاصيل الإنفاق الحكومي .

المُحاسبة والسيطرة الشعبية

هذه الأساليب المختلفة من المحاسبة يمكننا تتبعها في الرسم الإيضاحي في الشكل 2 . حيثُ أن كل واحد من هذه الأساليب يُساهم في المبدأ الديمقراطي للسيطرة الشعبية على الحكومة ، وسوف نُلاحظ إن أفضل ضمان لتنفيذ كلٌ من المُحاسبة المالية والمُحاسبة القانونية تكون من خلال هيئات متمهنة ومُحَصّنة ضد التأثير الشعبي أو السياسي المباشر، وتكون خاضعة لمحاسبة أنظمتها وقوانينها المهنية الذاتية . إلا أنه ، في النهاية ، المُحاسبة السياسية هي السلطة الأعلى ، وذلك نظراً لأن التشريع الذي تفرضه المحاكم ، والإنفاق الذي يُدقق في المُدقق المالي العام ، هما بذاتهما يعتمدان على ترخيص البرلمان المُنتخب من قِبَل الشعب ، الذي يعمل وفق أحكام الدستور .

39) لماذا يكون الفصل بين السلطات أمر مهم ؟

تُقَسّمْ الحكومة في النظام الديمقراطي إلى ثلاث فروع : السلطة التنفيذية(وأيضاً تُسمى أحياناً "الحكومة")، وهي مسئولة عن وضع وتنفيذ السياسات؛ السلطة التشريعية (وتسمى أيضاً البرلمان ، أو مجلس النواب ، أو الجمعية الوطنية)، وهي مسئولة عن إقرار التشريعات وسن الضرائب، ومراقبة السلطة التنفيذية ؛ السلطة القضائية (أو المحاكم) وهي مسئولة عن تأمين احترام القانون ، عن طريق التأكد من تنفيذ القانون وتقديم المخالفين له للمحاكمة . وقد هذا الفصل بين السلطات أهميته في ضمان الأشكال المختلفة من المحاسبة التي أتينا على ذكرها فيما سبق (أنظر السؤال 38). وهكذا ، إذا لم تكن المحاكم مُستقلة

عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية ، فإنه لا يمكنها أن تعمل دون خوف أو مُحاباة لضمان أن المسئولين الرسميين يعملون في إطار القانون . وبالمقابل إذا لم يتمتع البرلمان بسلطة مُستَقِلة في الموافقة على التشريعات والضرائب ولمراقبة السلطة التنفيذية ، فإنه سوف تتعثر مُحاسبة الحكومة سياسياً ومالياً من قِبل الناخبين على نحوٍ خطير .

أنظمة مُختلفة

على الرغم من أن الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هي سِمَة بارزة للحكومة الديمقراطية ، إلا أنه يتم التعامل مع هذا الفصل على نحوٍ مختلف في الأنظمة السياسية المختلفة . ففي النظام الرآسي، حيث يكون رئيس السلطة التنفيذية شخص مُنتخب بشكل منفصل عن السلطة التشريعية وليس له مكان هناك، يكون الفصل بين السلطتين الذكورتين أكثر تجلياً هنا . ومن ناحية أخرى ، في نظام رئيس الوزراء ، حيث يتم اختيار رئيس السلطة التنفيذية وهو رئيس الحزب الذي بإمكانه قيادة الأغلبية البرلمانية ، ويتمتع بنفوذ بطريقة ما في كلا المُعسكرين : فهو يقوم بعمل رئيس فرع السلطة التنفيذية وبعمل زعيم الأغلبية في البرلمان .

النظام الرآسي

لكل نظام حسناته وسيئاته . وتكمن حسنات النظام الرآسي بشكل نمطي في الاستقلالية الواسعة للسلطة التشريعية وقدرتها على السيطرة على السلطة التنفيذية ، وبالرغم من ذلك سيكون

مُتفاوت حسب درجة تنظيم الأحزاب السياسية وتوازن السيطرة الحزبية بين الفرعين .أما النواقص المُقابلة فهي تكمن في ما يُعرف 'بحكومة الطريق المسدود' : عدم قدرة أو عجز السلطة التنفيذية عن تامين التشريع أو سن الضرائب اللازمة لتنفيذ السياسات المُعلنة في برنامجها الانتخابي . وفي الظروف المتفاقمة قد ينتج عن هذا الفصل صراع على السلطة بين الفرعين، مما يضطر الرئيس إلى ممارسة سلطته الانتخابية المباشرة، بالتوافق مع سيطرة الجيش ، في استفتاء شعبي ملائم ضد السلطة التشريعية .

البرلمان والسلطة التنفيذية

وتكمن ميّزة نظام رئيس الوزراء في قدرته الواسعة على التنسيق ما بين السياسة التنفيذية ، وسياسة إصدار التشريعات وسن الضرائب ، وفي الاحتمال الضئيل لإمكانية قيام انقلاب السلطة التنفيذية ضد البرلمان (المظهر الذي قد يكون ملائم بشكل خاص لنظام ديمقراطي حديث التأسيس) . ويكمن العيب المُقابل لهذا النظام في قدرة السلطة التنفيذية على السيطرة على جدول أعمال البرلمان، والحد من فاعلية العمل الرقابي للبرلمان ، وذلك بسبب أن كثيراً ما ينصب اهتمام الأغلبية البرلمانية على المحافظة على مُصداقية الحكومة (التي يعتمدُ عليها بقائهم في مناصبهم وفُرَصْ الترقيات المُستقبلية) ومحاولة تفادي كشف نواقص الحكومة أمام الرأي العام .

40) ما هو حكم القانون وكيف يمكن ضمانه؟

يتضمن حكم القانون المبدأ البسيط الذي ينص على أنه يجب على جميع المسئولين الرسميين، المنتخبين منهم وغير المنتخبين، أن يتصرفوا ضمن القانون والدستور، على أساس السلطات المحددة المعينة قانونياً (أنظر إلى المحاسبة القانونية سؤال رقم 38). ويمكن إرجاع المبدأ إلى الفكرة ' الأروسطية ' نسبة إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو، التي مفادها ' أن الحكومة الناجحة تقوم على أساس حكم القانون، وليس حكم الرجال؛ لقد تطور هذا المبدأ إلى أن وصل إلى شكله الحديث نتيجة المحاولات المضنية للحد من حرية التصرف العشوائي للنظام الملكي والمسئولين الرسميين التابعين له، عن طريق الإصرار على طلب التصريح القانوني لكل قرارات وإجراءات السلطة التنفيذية.

الديمقراطية وحكم القانون

من اليسير ملاحظة أن حكم القانون هو حجر الزاوية لكُلٍّ من الحرية الفردية والديمقراطية. وبدون حكم القانون لا يمكن أن تكون هناك حماية للحقوق الفردية من تصرفات السلطة التنفيذية. وبما أنه حتى هذه اللحظة أن الدستور الديمقراطي والسلطة التشريعية المنتخبة هما مصدر القانون، فعليه يكون أحدُ مطالب الديمقراطية أن تلتزم السلطة التنفيذية به. ولهذا، فإن مُحاولات تجاهل النظم القانونية، تحت ذريعة المصلحة الوطنية ' أو تحت مطلبٌ شعبي فوري، يجب أن يُحْكَم عليها بأنها ممارسات غير ديمقراطية.

استقلالية السلطة القضائية

غير أن حكم القانون لا يكمن أن يكون ذي فاعلية إلا بوجود نظام قضائي مستقل ليحافظ عليه. فالمادة 1 من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية فيما يتعلق بالنظام القضائي، تنص على : يجب أن تضمن الدولة استقلالية القضاء، وأن يُحفظ بقدسية في دستور البلاد أو في قوانينها.' وهذه الاستقلالية، استقلالية جماعية للمؤسسة القضائية عن تدخل السلطة التنفيذية، وكذلك استقلالية شخصية للقضاة الأفراد كي يقوموا بعملهم دون خوف أو محاباة لأحد. ويتطلب كلا النوعين من الاستقلالية شئ أكثر من مجرد الضمانات الدستورية؛ فهما يعتَمِدان أيضاً على الأساليب التي يتم بواسطتها تعيين القضاة، وعلى ضمان بقائهم في وظائفهم. ويجب أن لا تترك مهمة تعيين القضاة في يد الحكومة أو السلطة التنفيذية، بل يجب أن تكون من مسئولية لجنة قضائية من البرلمان أو لجنة خدمات قضائية مستقلة يتم تشكيلها حسب مواد وبنود الدستور. وعلى نفس المنوال، يجب أن لا يُفْصلْ القضاة من وظائفهم من قِبَل الحكومة القائمة، بل يجب أن تكون وظائفهم مضمونة، أي لا تُنهى خدماتهم إلا بواسطة إجراء خاص تقوم به الجهة التي عينتهم، ولأسباب محددة مثل الفساد أو ارتكاب جُنْحَة فاضحة، أو إهمال متعمد للواجب. وتنطبق أسباب مشابهة على الفروع الأُخرى من المهن القانونية، التي تكون استقلاليتها من الحكومة أمر ضروري لضمان مبدأ حكم القانون.

41) ما هو الشيء الذي يساهم به البرلمان أو الهيئة التشريعية نحو محاسبة الحكومة؟

يقوم البرلمان بالدور الرئيس في ضمان المحاسبة السياسية

والمالية للسلطة التنفيذية. وهو يقوم بذلك في المقام الأول من خلال تمتعه بصلاحية التصديق على التشريعات والقوانين، وسن الضرائب، ومن خلال الإجراءات التي تضمن أن جميع القوانين التشريعية التي أمامه قد تم اختبارها ومناقشتها قبل أن تُصبح قانون. وفي المقام الثاني من خلال قدرة البرلمان على مراقبة عمل السلطة التنفيذية: من خلال استجواب الوزراء، وتفحص الوثائق، واستجواب المسئولين الرسميين عند الضرورة. ويقوم البرلمان بهذه الأعمال كهيئة رقابية واحدة أو بواسطة بناء منظم من اللجان.

الفاعلية البرلمانية

تعتمد الفاعلية التي يقوم بها البرلمان بدوره في ضمان محاسبة الحكومة، في جزء منها على الاستقلالية العقلية التي يتمتع بها الأعضاء الأفراد. فمن المتعارف عليه أنه كان يُعْتقد إن إعطاء الأعضاء الأفراد حصانة ضد أي شئ يقولونه في البرلمان، حتى يتمكنوا من التحدث بصراحة دون خوف، يُعتبر كافياً لضمان استقلاليتهم. إلا أنه إذا أخذنا في عين الاعتبار تَعقّد وتشعب عمل الحكومة هذه الأيام ، ، فلن يكون عمل النواب ذي فاعلية إلا إذا توفرت لديهم المعلومات والأبحاث والأدوات المكتبية، مع تيسير الحصول على الخبرة الخارجية. كذلك أنه من المهم ألا يكون النواب مربوطين بشدة بالمناصب الحزبية مما يجعل قدراتهم المهمة غير فاعلة. وإذا كان الأعضاء يعتمدون على التسلسل الهرمي في الحزب، وذلك أما من أجل انتخابهم الأولي أو من أجل إلحاقهم باللجان المتخصصة، فإنه من غير المرجح أن ينحرفوا عن ما هو مرسوم لهم.

الدور الذي تلعبه المعارضة

إلا أننا يجب أن لا نغفل عن الموقع المهم للنظام الحزبي المنظم في مراقبة عمل الحكومة. فلا تقتصر مهمة المعرضة الرسمية على القيام بدور الحكومة البديلة في الانتظار، بل تقوم بتنسيق مراقبة الحكومة من خلال إخضاع عملها للنقد المستدام. وقد وجد الكثير من الناس هذا العمل من أعمال البرلمان غير مستحب، لأنه كثيراً ما يَعطي انطباع " المعارضة من أجل المعارضة "، بصرف النظر عن مدى جدارة أية حكومة معينة. حقاً هذا الانطباع له ما يبرره، وعلى وجه الخصوص في النظام البريطاني المُناوئ وفي تلك البرلمانات المشتقة منه. وعلى الرغم من ذلك، فأنه بقدر ما تكون الحكومة الحديثة دقيقة التنظيم، كذلك يجب أن تكون آلية مراقبة الحكومة؛ وتقع هذه المسئولية بشكل خاص على تلك الأحزاب التي لا تقدم عوناً للحكومة القائمة، التي يجب عليها أن تنتقد أداء الحكومة دون خوف، وبدون أن تتعرض وطنيتهم للمُسائلة أو الشك.

42) هل باستطاعة أي شخص أن يصبح عضواً في البرلمان؟

نحنُ لا نقوم بانتخاب النواب للبرلمان لأي خبرة خاصة قد يملكونها، وإنما نحن ننتخبهم لأننا نثق بأنهم سوف يقومون بعملهم بأمانة في الدفاع عن مصالح الناخبين بواسطة مراقبة عمل الحكومة ومقترحاتها، وعن طريق تنفيذ البرنامج الانتخابي الذي تم انتخابهم على أساسه. أي شخص يتمتع بذكاء معقول، وذو مبادئ، ومنظم ولبق، بمقدوره أن يكون عضو برلماني، أي كان

منشأه. وبمجرد أن يتم انتخاب العضو سوف يتوفر له الوقت والمصادر اللازمة ليقوم بعمله بفاعلية. ومع مرور الزمن سوف يكتسب الخبرة أيضاً؛ ولكنه شرطٌ ضروري من شروط المحاسبة الانتخابية بأن هذه الوظيفة لا يمكن ضمانها مدى الحياة.

التنافس الفردي

ولهذا، فأنه على الرغم من استطاعة الكثير من الناس، القيام بعمل التمثيل البرلماني، ألا أنه في الواقع لا يقوم بهذا العمل ألا قلة من الناس. فالطريق إلى القيام بهذا العمل كما هو معهود، طويل وشاق. وسوف يكون النائب باستمرار تقريباً في حاجة أن يكون عضو في حزب سياسي قائم وأن يكون قد عمل في صفوف هذا الحزب لعدد من السنين، وكثيراً ما تكون لديه خبرة نيابية على المستوى المحلي أو شبه الوطني. وبعد ذلك سيحتاج إلى إقناع لجنة الاختيار في الحزب بأنه الشخص الملائم، للدخول في منافسة الآخرين، ومن المحتمل أنه سوف يخوض الانتخابات مرة أو مرتين قبل أن يتمكن من الفوز بمقعد أو موقع في القائمة الحزبية. وحتى بعد كل ذلك قد يتبين أنه عام سيئ للحزب! ولهذا، فالأمر يتطلب الكثير من الإصرار والمثابرة والحظ أيضا. وسوف لن يصل إلى نهاية هذا البرنامج ألا من كان لديه اهتمامٌ قويٌ بالشأن العام والاستعداد للعمل في غير ساعات العمل المألوفة.

43) هل يجب السماح للنواب الاحتفاظ بوظائف أُخرى بمرتب ؟

تُفيد الحجج النمطية المطروحة المؤيدة لهذا الطرح ، بأن العمل البرلماني ليس دواماً كاملاً طول العام، ؛ وأن العائد المعيشي من العمل في البرلمان ليس كافياً بمفرده لجذب الأشخاص الموهوبين للعمل السياسي؛ وإن العمل خارج البرلمان يُساعد في إبقاء أعضائه على صلة بالعالم ' الحقيقي الواقعي ' . ليس بين هذه الحجج المُساقة ما هو مُقنع . فعلى الرغم من أن العمل البرلماني ليس عملاً متواصلاً طوال العام، إلا أنه عمل مستمر وكثير المطالب، ولا يمكن القيام به على أكمل وجه إلا على أساس الدوام الكامل. فمن المفترض أن يتوقع الناخب ذلك ، وأن يكون على استعداد أن يدفع له مرتب يناسب المسئولية التي تقع على النائب، وأن يدفع كلفة التسهيلات الضرورية لعمل النائب. وإن أكثر الطُرق فاعلية التي بواسطتها يستطيع الأعضاء المنتخبين أن يكونوا على صلة بمُحيطهم الفاعل، هو الالتقاء بناخبيهم من شتى دروب المجتمع على نحوٍ منتظم ليستمعوا إلى آرائهم ومطالبهم.

المصالح الفئوية

هل من المفترض أن يتلقى النواب رسوم أو أُجور من جهات خارجية مقابل تمثيل مصالح هذه الجهات في البرلمان؟ على الرغم من أن هذه الممارسة واسعة الانتشار في الكثير من البرلمانات، إلا أنها غير مستحبة أيضا. فمن الصعب فهم كيف يستطيع النواب أن يُمثلوا مصالح ناخبيهم بأمانة، إذا كانوا في نفس الوقت يتلقون أُجورهم من فئات خاصة في المجتمع، وكثيراً ما تكون على المستوى الوطني ، نظير تمثيلهم مصالحهم. إن رصد هذه الأُجور بواسطة جهة عامة قد يكون أكثر قبولاً من أن نمنع هذه الممارسة

كلياً.

الفصل من الوظيفة

والسمة المميزة لوظيفة النائب البرلماني هي أنها قد يتم إلقائها بشكل مفاجئ بواسطة الناخبين، وهذا ليس بضرورة لضعف في أداء النائب، وإنما بسبب أن رئيس أو برنامج الحزب لم يَعُد مقبولاً عند الناخبين. وفي الواقع أن هذا ليس أمر مختلف إلى تلك الدرجة عن شأن الموظفين في القطاع الخاص الذين يتم فصلهم من وظائفهم فجأة بسبب تقلبات السوق التي ليس لهم شأن بها. فيجب أن يكون لكلا النوعان من الموظفين الحصول على مكافأة الفصل عن العمل، وفق سنوات الخدمة المحتسبة لهم، حتى يتمكنوا من إيجاد وظيفة بديلة؛ ويجب أن يتمتعوا بضمانات وحقوق التقاعد نفسها.

44) كيف يمكن التخلص من الفساد السياسي ؟

الفساد السياسي ... هو استغلال المنصب أو الوظيفة الحكومية من أجل مصلحة خاصة- وهذا يمكن أن يحدث في أي وظيفة حكومية وتحت مظلة أي نظام سياسي . وعلى الرغم من أنه في بعض الديمقراطيات قد يتم التغاضي عن هذه الممارسة باعتبارها ' امتيازات الوظيفة ' وأمر مسلم به في التنافس على العقود الحكومية أو على مُكافئات الرخص التجارية، إلا أنها تقضي على ثقة الناخبين بممثليهم كما وتضعف الثقة في الآلية الديمقراطية إلى الحد الذي عنده قد يعتقد الشعب إن الديمقراطية شئ لا يستحق أن ندافع عنه. ولهذا السبب يجب أن يؤُخذ هذا الأمر على محمل الجد،

ويجبُ أن تُبذل الجهود للحد من تفاقم هذه الظاهرة، حتى وإن لن يكون من المستطاع القضاء عليها نهائيا.

الإجراءات العِلاجية

يزدهر الفساد السياسي كثيراً في الظروف التالية: في حالة ضعف مرتب المنصب أو الوظيفة العامة، أو المردود غير المناسب للوظيفة العامة، أو في حالة أُخرى يشكل الفساد السياسي وسيلة الوصول الاجتماعي الوحيد إلى الدخل المحترم؛ حيث تَعتمد الفرص الاقتصادية في القطاع الخاص تحديداً على القرارات الحكومية الحرة ؛ وحيثُ تندر حالة اكتشاف الفساد ويؤْمَن العقاب. وتقترح الظروف السابقة العلاج الشافي في المقابل على الشكل التالي: دفع رواتب مجزية في المناصب والوظائف العامة ، شريطة أن لا يكون بإفراط بالمقارنة مع الوظائف الأُخرى ؛ وإخضاع جميع القرارات الحكومية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة إلى قوانين وإجراءات محددة بوضوح ؛ والجمع بين الحكومة المنفتحة والبحث والتحري القضائي الشجاع في المُمارسات المشكوك في شرعيتها. إن أفضل وقاية ضد الفساد هي إيجاد ثقافة وتقاليد من الخدمة العامة النزيهة على مر الزمن ، والبعيدة عن فلسفة السوق من تضخم في المصلحة الشخصية. وتنفيذ هذه الإجراءات ليس بالأمر اليسير خاصة آخرها بسبب استمرارية المشكلة وتجذرها.

45) ما هو دور الخدمة المدنية في النظام الديمقراطي؟

يُشكل الموظفون الرسميون غير المنتخبين، في الخدمة المدنية، الإدارة الدائمة التي تعتمد عليها الحكومة في تسيير عملها اليومي.

فهم يشكلون الخبرة الضرورية لتشكيل السياسة والتشريع، والبنية الإدارية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة بفاعلية. فمن المفترض أن يقوموا بأدوارهم بضمير وحيادية، أي كان الحزب أو الأحزاب الحاكمة، وسواء اتفقوا مع سياسة الحكومة أم لا. وعلى الرغم من أن الخدمة المدنية المحترفة هي ميزة الأنظمة الحكومية المعاصرة ، إلا أن هناك مجموعة من الموضوعات قد برزت وهي تخص تنظيم الخدمة المدنية في النظام الديمقراطي، من مثل: كيف يتم تعيين موظفي الوظائف العُليا في الخدمة المدنية؛ ومن يحاسب موظفي الخدمة المدنية؛ والنمط الذي بواسطته يتم إلحاقهم بالخدمة.

التعيينات السياسية

وأول هذه الموضوعات التي تُثار تعبيراً عن القلق في الكثير من الأحزاب السياسية، وتحديداً بسبب أن بعض كبار الموظفين في الخدمة الوطنية لا يلتزمون بسياسات الحزب الحاكم، وقد يقومون بعرقلتها، أو أن يستخدموا انفرادهم بالخبرة في مجال ما بتقديم النصائح والاستشارات المثقلة للوزراء ، والذين هم في معظم الظروف أقل علم وأقل دراية من مُستشاريهم . وغالباً ما تتم المبالغة في هذه المخاوف . إن مهمة موظفي الخدمة المدنية اختبار كل مقترح سياسي مقابل الاعتراضات والصعوبات العملية ، بالإضافة إلى إيجاد الأساليب لتنفيذ هذه المقترحات ؛ وغالباً ما يُترجم هذا على أنه مُعوق . غير أنه من الصحيح أيضاً إن الخدمة المدنية تُشكل تأثيراً قويا على سياسة الحكومة ، بواسطة أعضائها وهم غير منتخبين ، وأن هذا التأثير يمكن استخدامه بطريق غير ديمقراطية . وعادة ما

تستخدم الديمقراطيات العريقة واحد من أسلوبين للحد من هذا الاحتمال . أحدهما هو أن تُخْضِع المنصب أو المناصب الإدارية العليا في كل وزارة للتعين السياسي ، يتغير من حيث المبدأ مع كل تغيير في الحكومة المنتخبة . والآخر هو إقامة مكتب سياسي في كل وزارة يُعَيّنُ فيه اختصاصين ، ومن مؤيدي الحزب الحاكم ، يستطيعون تقديم المشورة والمعلومات البديلة للوزير ، والذين لديهم الخبرة في القيام بالاختبار المستقل للمشورة التي يقدمها موظفو الخدمة المدنية الدائمين. وكلا الأسلوبين لا يمكن أن يكون خالياً من المشاكل ، ولكن المزايا فيهما تفوق المثالب .

محاسبة موظفي الخدمة المدنية

الموضوع الثاني يتعلق بمحاسبة موظفي الخدمة المدنية . إن جميع دوائر موظفي الخدمة المدنية منظمين هرمياً ، حيث تعود المحاسبة إلى الموظف الأعلى فالأعلى وهكذا إلى أن تنتهي عند الوزير ، ومن خلال الوزير إلى البرلمان. ولكن أليس لموظفي الخدمة المدنية في النظام الديمقراطي أيضاً ، مسئولية مباشرة أمام القانون ، وأمام البرلمان ، وأمام الشعب ، و أحياناً يتخطون بمسئولياتهم إلى رؤسائهم ؟ هَبْ أن التعليمات التي يتلقونها قد تكون مخالفة للقانون ، أو هي مُضلِلة للبرلمان ، أو أنها تنتهك حقوق المواطنين المتلقين للخدمة التي يقدمها موظفي الخدمة المدنية؟ توضح مثل هذه الأمثلة احتمال تعارض بين الدوائر الحكومية والمبادئ الديمقراطية للمحاسبة . وفي الواقع يتغلب الكثيرين من موظفي الخدمة المدنية على مثل هذه التعارضات بواسطة ما يُعرف ب 'الإفشاء غير الرسمي للأسرار'. وهذا سبب واحد لأهمية وجود قانون لحماية 'مفشو

آلية تجنيد موظفي الخدمة المدنية

والموضوع الأخير حول الخدمة المدنية في النظام الديمقراطي هو نظام توظيف الموظفين. أن جودة المتقدمين للوظائف مضمونة بشكل نمطي من خلال الاختيار التنافسي من أُولئك الذين يملكون المؤهلات العلمية الأعلى أو أصحاب التدريب المهني الملائم أو المختصين و بعيداً عن أي تحالف حزبي . إلا أنه ، بما أن هذا يضمن إقتصارية عقلانية معينة للتوظيف ، فأنه من المهم أيضاً يجب أن لا يكون مقتصراً اجتماعياً ، أي على فئة معينة في المجتمع . ويجب على الخدمة العامة في النظام الديمقراطي أن تُمثل بعدالة الفئات الرئيسة في المجتمع ويُنظَرْ إليها على هذا الاعتبار. كما أن مبدأ المساواة السياسية يتطلب أن يكون الوصول إلى الوظائف العامة مُتاح للجميع بالتساوي ، بصرف النظر عن الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتقدمين للوظائف . وهذا يعني يجب أن تكون سياسات مناهضة التفرقة ، والفُرَص المُتَساوية فعالة ضمن نظام التعليم ، وفي التوظيف في الخدمة المدنية نفسها أيضاً .

46) ما هي المساهمة التي يستطيع المواطنون الأفراد القيام بها تجاه الحكومة العرُضَة للمُحاسبة؟

في النظام الديمقراطي مُتاح للمواطنين الأفراد وسائل وسبل مهمة للحصول على التعويض الناتج عن الضرر الذي أحياناً يُلحقهُ موظفو الحكومة بمصالحهم بسبب القرارات غير القانونية، أو

بسبب سوء الإدارة (الإهمال، والتأخير، والظلم، ... الخ) فللقرارات التي يتم اتخاذها من وراء السلطات الحكومية المحددة قانونياً، يوجد هناك تعويض عن الضرر وذلك من خلال المحاكم. ففي حالة سوء الإدارة يوجد هناك إمكانية تصحيح من خلال تقديم التماس إلى النائب المنتخب الممثل للدائرة المعينة في البرلمان أو من خلال مكتب المحقق في شكاوي الموظفين، الذي لديه مسئولية محددة لتقدير مدى صدق وجسامة ضرر أو خسارة الفرد أو الجماعة من جراء القرارات التي يتخذها الموظفون الرسميون. وأحدث الإجراءات التي تم استحداثها هو إيجاد ميثاق المواطن، ' الذي وفقاً له يتم تعويض الناس في حالة قصور أو إخفاق خدمات الحكومة في تأمين الجودة المطلوبة في الخدمات. يمكننا أن ننظر إلى كل ما سبق كأمثلة من محاسبة يقوم بها المستهلك، في تناقض مع أشكال أُخرى من المحاسبة الأكثر اتحادا، وقد تم مناقشتها (أنظر السؤال 38). وهي تُعْتَبر مُنَبهٌ مهم، بأن الزبون الرئيس للخدمات الحكومية هو الشعب بشكل عام، وبأن المركز النهائي لعملية المحاسبة القانونية، والسياسية، والمالية للحكومة هم المواطنون أنفسهم.

47) كيف يمكن إبقاء القوات المسلحة خاضعة للسيطرة المدنية؟

في الديمقراطيات العريقة التي بها فصل بين القرارات العسكرية والسياسية مفهوم جداً ومُصان، لا يشكل هذا مشكلة تُذكر، ما عدا في الخلافات القليلة حول الحصول على السلاح، أو تزويد مستويات أو أوضاع من مواقع العمل في القوات المسلحة

بالرجال. أما في الديمقراطيات الفتية، التي قد يكون لها تاريخ من الانقلابات العسكرية، أو ذات الحكم العسكري، أو ذات قرار عسكري نافذ على رجالات الحكومة أو سياساتها، فإن المشكلة قد أصبحت تبدو لا تُذلل. وعلى أية حال، فالمؤسسة العسكرية في كل مكان تملك القدرة التنظيمية والقوة المادية لأن تتخلص من السياسيين وإن كانوا منتخبين، ويستولوا على السلطة، ومن ثم يخضعون المواطنين بشكل عام لحكمهم. فالقضية إذاً، هي وجود العزم لديهم، وكيف يمكن اثباط هذا العزم.

الانقلاب العسكري

إن إبقاء المؤسسة العسكرية خاضعة للشخصيات السياسية المنتخبة، أي الحكومة المدنية، نادراً ما تكون مجرد مسألة تدريب كبار موظفي المؤسسة العسكرية لدور غير سياسي ، أو مُراضاتهم بالرواتب المجزية، والمنزلة الرفيعة، والأسلحة الحديثة عالية التقنية. وقد يكون عدم الارتياح بين افرد القوات المسلحة عامل مساهم في قيام الانقلابات العسكرية، ولكنه نادراً ما يكون العمل الحاسم في هذا الشأن. فهم عادة لا يتسلمون السلطة من الحكومة المدنية إلا في حالة وجود أزمة عميقة ومستحكمة في النظام الديمقراطي تُبت على أثرها عجز السياسيين عن الخروج منها، مثل: الحرب الأهلية، أو تضخم اقتصادي حاد ومُزمن، أو انهيار النظام العام، أو فساد سياسي فاضح ومستمر. كما أن الانقلاب العسكري قد يحدث أيضاً لمنع الأحزاب ذات البرامج السياسية المتطرفة من الفوز في الانتخابات أو الاستمرار في السلطة والتي تُهدد النظام العام في البلاد بالفوضى . وفي كلتا الحالتين،

فإن الفشل في تعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية العاملة هو السبب الجذري لقيام الانقلاب العسكري، فعليه فهو ليس صفة مُتأصلة في المؤسسة العسكرية في حد ذاتها.

الحكم العسكري

غير أن الحكم العسكري في أفضل حالاته لا يمكنه إلا أن يقدم حلولاً مُسكنة قصيرة الأمد لمشاكل المجتمع، وليس حلولاً ذات أمد طويل. ومنذُ عقد أو أثنين من الزمن كان الأمر الشائع هو رَفعُ شأن المؤسسة العسكرية كجهة رئيسة للتحديث الاقتصادي، وبناء الوطن، في تعارض مع الفساد والخلافات التي تُهيمنُ على السياسة الديمقراطية. ومع ذلك فإن القوات المسلحة ببساطة غير قادرة على إيجاد مصدر للسلطة الشرعية للحكومة. كما أن السجل السياسي للمؤسسة العسكرية كئيب. فالحكومة المُنغلقة والسرية قد تحمي الفساد، بدلاً من محاولة التقليل منه، كما أنها أثبتت بأن لا صحة للقول بوجود إدارة صحية للاقتصاد؛ وللمؤسسة العسكرية الحاكمة سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان، التي لا يستطيع أي نظام سياسي لحكومة مُنفتِحة تَقَبُلَهُ.

التماسك الديمقراطي

لا يوجد هناك خَيار جاد للطريق الطويل لتقوية المؤسسات الديمقراطية، والحكومة الدستورية، وحكم القانون، مع التأييد العالمي إذا دعت الحاجة إلى ذلك، أو لمحاولة حل أزمات اجتماعية كبرى من خلال أساليب سياسية من المفاوضات والتسويات. وفي

نفس الوقت، هناك حاجة لإيجاد أساليب أكثر فاعلية، على الصعيدين المحلي والدولي، لتحديد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان- ومعاقبة الفاعلين، خاصة تلك الانتهاكات التي تصدر من شخصيات رسمية، ولوضع عقوبات ضد الأنظمة السياسية التي تسمح لمثل هذه التجاوزات بأن تمر دون عقاب لمرتكبيها.

48) هل هناك مكان للعمل السري في النظام الديمقراطي؟

إن الديمقراطية في تناقض،من حيث المبدأ، مع السرية في أي موقع حكومي . إلا أنه، كثيراً ما وجدت الدول الديمقراطية من الضروري القيام بعمليات سرية لحماية المجتمع من التهديد الخارجي ، ومن الجريمة المُنَظمة على الصعيد المحلي ، ومن التآمر على المسيرة الديمقراطية ذاتها. والمشكلة في مثل هذه العمليات هي أن الطرق والأساليب تتضمن، المراقبة، والتجسس ، والتصنت على الهواتف ، والحيل القذرة من كل الأنواع- تؤلف انتهاك الحقوق المدنية للأفراد ، وذلك تحديداً بسبب سريتها البالغة، وبإمكانها أن تعبر بيسر حدود الأهداف التي يتفهمها الشعب، لتتضمن المنظمات السياسية والأنشطة ذات الصفة الشرعية الواضحة، ولكن التي صادف أنها مُزعجة لحكومة معينة ولسياساتها.

المحاسبة السياسية

إذاً كل شيء يتوقف على موضوع السيطرة السياسية. إنه ليس كافياً تغطية العمليات الأمنية ضمن المحاسبة العامة للوزير أو الوزراء المعينين أمام البرلمان. هناك حاجة لوجود لجنة برلمانية خاصة،

تعقد اجتماعاتها سرياً كل ما دعت الضرورة لذلك ، للأشراف على مثل هذه الأنشطة وضمان الالتزام بخطوط السياسة العامة المبررة من قِبل الشعب. ويجب أن تكون للمحقق في الشكاوي السلطة في أن يتحرى عن الشكاوي الصادرة من أفراد وجماعات الشعب الذين يملكون الدليل على أن حقوقهم المدنية قد تم انتهاكها أثناء مراقبة أنشطة كاملة الشرعية.

49) ما أهمية الحكومة المحلية (حكومات المناطق أو المدن) للديمقراطية؟

إن وجود نظام الحكومة المحلية المنتخبة لهو مهم بالنسبة لتطور ونمو الديمقراطية لعدة أسباب. إنه يُزيد من فرص المشاركة في صنع القرار الشعبي ، ويزيد أعداد المشاركين فيه. ونظراً لأن هذه الحكومة محلية، أي حسب المناطق، فإنها أكثر استجابة لخصوصيات الاحتياجات والظروف المحلية، من قدرة الحكومة المركزية. ففي ظل الحكومة المحلية يمكن القيام بتجريب السياسات على مستوى مصغر، التي إذا ما ثَبَتَ نجاحها يمكن تبنيها على الصعيد الوطني أو خلاف ذلك. والحكومة المحلية بالنسبة للسياسيين بمثابة موقع للعبور إلى الوظيفة العامة علي مستوى الوطن، وهي القاعدة السياسية للأحزاب التي لم يحالفها الحظ في الفوز في الانتخابات العامة. وأخيراً، بالحدْ من تَرَكز السلطة في أيدي الحكومة المركزية، نُضِفُ بذلك بُعداً حَيّزياً للفصل الدستوري بين السلطات. كل واحدة من هذه الصور مهمة بمفردها؛ ناهيك عن الأخذ بها مجتمعة، فإنها عند إذ تُشكلُ قضية لا يمكن دحضها لمعنى حكومة محلية منتخبة.

النَزَعات المركزية

بيد أنه، في الدول المعاصرة هناك قوى رهيبة تعمل على تشجيع تركز صنع القرار السياسي. فهناك الضغط الذي تُمارسهُ وزارات المالية التي تحاول التحكم في المستوى الإجمالي للأنفاق العام كأداة مهمة لإدارة الاقتصاد الوطني. وهناك أحجام السياسيين على الصعيد الوطني عن السماح للمُنافسين السياسيين على الصعيد المحلي القيام بمنع أو إعاقة أو تأخير مبادرات مشاريع بقوانين في السياسة المركزية. وأخيراً هناك توقعات الشعب بمجموعه، في مجتمع متحرك على نحو مُتَزايد، قد اصبح أقل صبراً، في ظل تَغَيّرات بارزة في مستوى الخَدَمات من منطقة إلى أُخرى في الوطن. فالمُساواة في المواطنة تعني المساواة في مستوى الخَدَمات؛ وإذا كان ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة التوزيع الحقيقي للموارد على المناطق المختلفة، وبواسطة التنظيم الوطني أيضاً، فإذاً هذا يُفيدُ إلى حدُ كبير استقلالية الحكومة المحلية، ومعها مجال خيار الانتخابات المحلية.

الضرورات المُتَنافسة

لا يوجدُ حلٌ سهل لهذه الضرورات المتنافسة، أو حل ملائم يصلح لكل مكان. غير أنه، بما أن أقوى الضغوطات اليوم تأتي من جهة المركزية فإن مصلحة الحكومة المحلية، ومصلحة المحلية كمنطقة ضمن الوطن هما أكثر من يحتاج للحماية. وفي أدنى الحدود قد يتطلب هذا الأمر التالي: فصل واضح للوظائف بين المركزي والمحلي ويكون مفهوم لدى الناخبين؛ وجود سلطات وموارد كافية للقيام بهذه الوظائف أو المهام وفق الاحتياجات

والظروف المحلية، مع أن ذلك ضمن إطار الضوابط العامة؛ ووضع الآليات الملائمة من المحاسبة في أيدي الناخبين المحليين؛ ويجب أن لا تتدخل الحكومة المركزية في حرية تصرفات أو في قرارات السلطات المحلية، وإذا كان هذا التدخل ضروري فيجب أن لا يحدث إلا من خلال المحكمة الدستورية. غير أنه، في النهاية، تعتمد العلاقات الفعالة بين المركزي والمحلي على التنسيق والتعاون والاعتراف المتبادل بين كلا المجالين، بدلاً من التقيد الحرفي الضيق بالقانون.

50) متى تكون الفدرالية ملائمة؟

تتضمن الفدرالية تقسيم المنطقة ذات السيادة إلى ولايات منفصلة، كل واحدة منها بها برلمانها المنتخب وسلطتها التنفيذية، وحق التشريع وسن الضرائب وفق تقسيم دستوري للسلطات بينها وبين الحكومة على الصعيد الوطني. وإذا تتبعنا التاريخ، فسوف نجد أن الدولة الفدرالية ظهرت إلى الوجود بعدة طُرُق منها: من خلال دمج دول كانت تتمتع بالسيادة سابقاً؛ ومن خلال إعطاء الحكم الذاتي لمناطق أو أُمم كانت تقع ضمن دولة متحدة ؛ ومن خلال تنظيم اتفاقية تأسيسية جديدة.

الاختلافات الإقليمية

ادة ما يكون النظام الفدرالي ملائم للدول ذات المساحات الشاسعة والتي بها تباينات ثقافية وعرقية وجغرافية واسعة بين أقاليمها. كما أن هذا النظام يُقدمُ الحل الممكن في أي مكان

لَمطالب الحكم الذاتي للأقليات الثقافية أو العرقية التي تعيش ضمن منطقة جغرافية واحدة، وذلك كبديل عن الاستقلال التام. العيشَ في مسكن شبه مستقل قد يكون مفضل لكل من السكن المستقل وللشجار المستمر تحت نفس السقف. الكثير من المُجادلات والحُجج التي تُفضل الحكومة المحلية المُنتَخبة (أنظر السؤال 49) يمكن ملاحظة أنها تتسحب بنفس القدر من القوة على الأنظمة الفدرالية.